



GABES. — LE MARCHÉ A DJAN.

مبادرة
الإصلاح
العربي

AR

تونس: بُنية إدارة المسار المهني للقضاة، الإرث الاستعماري للنموذج الفرنسي

محمد حداد

عن الكاتب

محمد حداد، مستشار في تقييم السياسات العامة وتنفيذها ولديه خبرة واسعة في الإعلام والصحافة. عمل لعدة سنوات مراسلاً صحفياً في العديد من وسائل الإعلام الأجنبية الرئيسية مثل تلفزيون رويترز الناطق باللغة الإنجليزية، ووكالة فرانس برس "وكالة الأنباء الفرنسية" الناطقة باللغة الفرنسية، وصحيفة "لو موند" الفرنسية. وفي تونس، وعلى نطاق إقليمي، لم يغطي فقط أخبار الحروب في ليبيا وسوريا، والمسار الثوري، والانتخابات، والحركات الاجتماعية، ولكن أيضاً المناقشات الدستورية والنضالات من أجل الحرية والحقوق الأساسية. وإيماناً منه بقدرات تبادل المعرفة وبناء الشبكات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إحداث تغييرات، قام بتدريب زملاء من اليمن ولبنان وليبيا والمغرب بوصفهم متدربين متخصصين لوكالات التعاون الإعلامي الألمانية والفرنسية. وقد تناول عدة موضوعات من بينها أخبار النزاعات والانتخابات المحلية أو الوطنية. وفي عام 2015، شارك في تأسيس منظمة "بُز الامان" للبحوث والإعلام، وهي منظمة غير حكومية مقرها تونس ومهمتها مد الجسور بين البحث الأكاديمي والصحافة. وعلى مدى العام الماضي، عمل مدرباً لدورة تدريبية في مدرسة هارفارد كينيدي ركزت على الاقتصاد السياسي الدولي، والصين، وأفريقيا، والاتحاد الأوروبي. وبذل الكثير من الجهود لدعم التجمع العربي بوصفه رئيساً مشاركاً ومؤسساً للتجمع التونسي.

© 2024 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.



يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، طالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

الصورة: تونس - بطاقة بريدية قديمة من فترة الحماية الفرنسية، مطبوعة في النصف الأول من القرن العشرين، منظر للسوق في قابس. (C) أندرياس وولوتشو - شترستوك

آذار/مارس 2024

مقدمة

موجودة فعلاً، لكنها لا تكفي لتفسير لماذا يسعى بعض القضاة بحماسة إلى تلقي التعليمات، حتى عند غيابها.¹¹ خلف هذه الصورة المُتخيلة، يوجد في الأساس نظام معقد لإدارة الحياة المهنية للقضاة، تم إنشاؤه عن قصد وجرى تنفيذه على مدى عقود، مع تطويره إلى حد الإتقان، ويمتد مفعوله منذ الدخول للمرة الأولى في السلطة القضائية إلى غاية مرحلة التقاعد ويبقى مؤثراً على القضاة حتى في حالة إلحاقهم إلى إدارات أو مؤسسات أخرى. إن توظيف الحياة المهنية للقضاة ليس حادثاً تاريخياً أو انجرافاً استبدادياً عابراً للأنظمة المتعاقبة، بل هو نتيجة طبيعية لسياسة إخضاع متعمدة، الهدف منها إخضاع المؤسسة القضائية التونسية من أسسها. وكان الهدف من ذلك مُبين بوضوح: استخدام وظائف القضاة كوسيلة للسيطرة، تصل إلى حد الضغط وإكراه الأفراد والسلك برمته.

إذا كنا نسمع في كثير من الأحيان تساؤلات البعض حول «كيف يجب أن تتم حركة القضاة»، فنادرًا ما نسمع السؤال «لماذا تتم الحركة؟» وعندما طرحتُ هذا السؤال على قضاة ومحامين وأساتذة القانون أو غيرهم من الفاعلين أو المراقبين في المجال القضائي، كان أول رد فعل أتلقاه منهم: الحركة ضرورية، لأنها تسمح باستبدال القضاة المغادرين للتقاعد، وبتدريب القضاة الوافدين، والتكيف مع التقدم الوظيفي. من الجدير الإشارة أن حركة القضاة ليست ممارسة منتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم مثلما هو الأمر بالنسبة لحركة الدبلوماسيين على سبيل المثال. إذا نظرنا في قضية الدبلوماسيين، قد يثير استمرار دبلوماسي في المنصب نفسه أو في البلد نفسه لفترة أطول من المدة المعتادة التي تتراوح بين أربع إلى خمس سنوات، قدرًا من الاستغراب وربما حتى نوعاً من الريبة. بالمقابل لا توجد ممارسة مماثلة على المستوى العالمي بالنسبة للقضاة. في سويسرا مثلاً، القضاة العدليون هم موظفون في المقاطعات (الكانتونات)، باستثناء القضاة الفيدراليين المقيمين في لوزان. أما في الولايات المتحدة، يوجد تعدد أنظمة المحاكم بقدر تعدد الولايات، وتتنوع عملية الاختيار من التعيين إلى الانتخاب، أو كليهما في بعض الحالات. في حين، ظلت مسألة حركة القضاة في فرنسا تثير نقاشاً مستمراً وتم تطبيقها بشكل متقطع على مدى القرنين الماضيين، وبناء عليه، يمكننا القول إن هذه الطريقة لإدارة الحياة المهنية للقضاة ليست حقيقة بديهية معمول بها ولا تحظى بالإجماع في مختلف البلدان أو الأنظمة السياسية، مثلما يريد البعض التسويق له.

العنصر الثاني للإجابة عن السبب الكامن وراء الحركة يتمثل في النظر إلى حركة القضاة، باعتبار أنها تشكل حصناً واقياً ضد المحسوبية، وبفضل هذا «التنقل» لن تتاح أمام القضاة الفرصة لعقد روابط حميمة مع النخب المحلية والذي من شأنه أن يعرض نزاهتهم في تسيير شؤون عملهم للخطر. بعبارة أخرى، تضمن الحركة من وجهة النظر هذه، استقلالية القاضي فيما يتعلق بالمتقاضين. لكن ماذا عن استقلاليته عن السلطة السياسية والأجهزة الأمنية؟ هنا نجد صمتاً مطبقاً من طرف الفاعلين الذين تمت مقابلتهم في المجال القانوني. بالإضافة إلى ذلك، لو كانت حركة القضاة تشكل حقاً ضماناً ضد المحسوبية، كان من المفروض أن نرى هذه الآفة منتشرة في كل الدول التي لا تطبقها، وغائبة عن الدول التي تعتمد عليها.

في هذا المقال، سوف نستكشف كيف تم ترسيخ هذا النموذج من الإدارة في تونس واعتماده وكأنه أمراً بديهياً لا جدال فيه، بالنسبة للذين يمارسونه أو يتحكمون فيه أو يخضعون له. وسوف أبحث في الآليات التي تُحدد درجة تحرر القاضي ومدى استقلاليته في اتخاذ قراراته، وسأنتقل تطورات هذه الآليات عبر التاريخ. وفي هذا الصدد، سأنتقل إلى وضع العدالة في تونس قبل الاستقلال، وسنعود إلى الجذور الاستعمارية لهذه السياسة العامة من خلال البحث في أوجه الاستمرارية والتكيف والانفصال أولاً بين فرنسا والأطراف، وبالتحديد العدالة العلمانية التونسية؛ وأخيراً، سنسلط الضوء على خيار تبعية العدالة في عهد استقلال البلاد.

في كل عام، ثمة حدث يُعدّ الأكثر ترقباً وسط سلك القضاة¹ يتعلق بنشر الحركة السنوية للقضاة في الجريدة الرسمية. ورغم تمكن المعنيين بطرق مختلفة من التحقق مسبقاً مما إذا كانوا قد حصلوا على المنصب أو الجهة أو الرتبة التي كانوا يسعون للحصول عليها من خلال القنوات غير الرسمية، إلا أنهم يباغتون مع ذلك في كل مرة بمفاجآت لا نهاية لها. منذ استقلال تونس، وبصرف النظر عن طبيعة نظام الحكم السياسي المعتمد، شكلت حركة القضاة الوسيلة المفضلة لإدارة الحياة المهنية لأعضاء هذه الهيئة. وطيلة فترة طويلة، هيمنت إدارة وزارة العدل - جزئياً أو كلياً، على تسيير هذا الإجراء. وكان الاستثناء الوحيد في هذا المسار، في التجربة الصعبة والهجينة، خلال عهدة المجلس الأعلى للقضاة، الذي لم يعمر طويلاً، والمبني عن دستور 2014، مجلس تم انتخاب أعضائه من قبل أقرانهم.

من مجموع 2500 قاضٍ² يعملون في تونس، يُرقى منهم المئات كل سنة³ و/أو يتم نقلهم⁴ و/أو تعيينهم في وظائف أخرى.⁵ قد يبدو هذا الموعد السنوي للوهلة الأولى، مجرد إجراء شكلي إداري روتيني، ليس له أي بُعد سياسي، أو على الأقل هذه هي الصورة الشائعة وتُدافع عنها الحكومات المتعاقبة والمسؤولة عن هذه السياسة العامة، لكن القضاة ليسوا بالسذج الذين تنطلي عليهم مثل هذه الحيلة، بل يعلمون أن إجراء حركة القضاة يشكل أداة نفوذ وإخضاع كبيرين. وبالفعل، هذه الأداة تؤثر بشكل معتبر على كافة جوانب مسارهم المهني وحياتهم الشخصية. فإذا كان راتب القضاة يرتفع تبعاً للترقيات من درجة إلى أخرى، فإن الوظيفة ذاتها لها أثر كبير من حيث الهيئة والمكانة في المجال القضائي، وعلى نطاق أوسع، أثر كبير في المجتمع، دون أن ننسى التأثير على الحياة الشخصية عندما يتعلق الأمر بالانتقال إلى مدينة أو ولاية أخرى.

وسواء أن تعلق الأمر بالعقوبات أم المكافآت، فعادة ما كانت تدخلات السلطة السياسية في الحياة المهنية للقضاة تتم بقدر من السرية وبشكل ممنهج، وتستهدف أفراداً بعينهم ونادرًا ما تشمل هيئات بكاملها أو مجموعة كبيرة من الأفراد، لكن تغير هذا الأسلوب منذ انقلاب 25 تموز/ يوليو 2021 الذي قام به الرئيس المنتخب ديمقراطياً قيس سعيد، وخاصة منذ تولي وزيرة العدل ليلي جفال منصبها.⁶ وجراء ذلك طففت على السطح القضايا الحاسمة المرتبطة بحركة القضاة، وبشكل عام، سُلبت الأضواء على إدارة ملف الحياة المهنية للقضاة. وكانت البداية بإقالة 57 قاضياً في عام 2022،⁷ ناهيك عن رفض نشر قائمة حركة القضاة للسنة القضائية 2022-2023. وتطلب الأمر الانتظار إلى غاية تاريخ 30 آب/أغسطس 2023 لكي تنشر الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية (JORT) المتضمن لحركة القضاة الخاصة بسنة 2023-2024 بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 29 آب/أغسطس 2023.⁸ ولم يرد في هذا المرسوم أي إشارة إلى نص قانوني ينظم هذه السياسة العامة.

ولا يقتصر تحكّم السلطة السياسية في النظام القضائي في تونس على الضغوط التي تمارسها من خلال الاتصالات الهاتفية المتكررة بسلك القضاء ولا سيما القضاة، لتلمي عليهم التعليمات والحد من هامش المناورة لديهم. حتى في حالة «تمرد» أحد القضاة، وقراره إصدار حكمه «وفقاً لما يتضمنه الملف المطروح عليه» وليس «بناءً على التعليمات»،⁹ واتخاذ القرار بمفرده، فلا توجد طريقة ناجعة لتغيير النظام بشكل كبير. في الواقع، فكلّ من التقاضي على درجتين، ونقل الملف إلى جهة قضائية أخرى،¹⁰ أو بساطة التخلي عن القضية نتيجة عملية نقل القاضي إلى جهة أخرى، كل ذلك يمنح رأس الهرم القضائي أو السلطة التنفيذية الفرصة التي تسمح له بالالتفاف على أي قاضي مستعصي على الانصياع.

هذه الأساليب ذات الهدف المحدد والتي تركز على أفراد بعينهم

إدارة مهنة القضاة وحركتهم: رهان التعاريف

السلطة الاستعمارية بعناصر من صفوف العدالة الدينية. وفي هذا الإطار تم تعيين حوالي ثلاثين قاضياً للعمل في ظل ظروف مزرية، أغلبيتهم من خريجي الزيتونة، ولم تتاح فرصة الالتحاق بطور التعليم الثانوي إلا لعدد قليل منهم، ولم يحصل على إجازة في القانون سوى واحد من هذه المجموعة²³ ولم تكن ظروف العمل والأجور مغرية. تسبب ضعف التكوين وانخفاض الأجور في حدوث توترات بين الموظفين الجدد والسلطات الاستعمارية والإدارة التونسية، مما دفع بعض القضاة إلى مراسلة الباي ليطالبونه بمنحهم مساعدات مالية في إطار خيرى وليس رسمى.²⁴

وبالنسبة لأولئك الذين أكملوا دراساتهم الثانوية ومن باب أولى الذين حصلوا على إجازة في القانون، كان عملهم في القطاع الليبرالي أكثر جاذبية، كونه يضمن لهم قدراً أكبر من الاستقلالية المالية ومساحة كبيرة للمناورة السياسية. وبالفعل، على الرغم من أن وزارة العدل كانت مختصة فيما يتعلق بالشأن التونسي الداخلي، تم مع ذلك تعيين مفوض عام للحكومة للإشراف على الشؤون الإدارية، بينما تم احتكار منصب رئيس محكمة النقض من قبل الفرنسيين بعد أن كان يتولاه التونسيون (منصار، 2005).

مهنة القاضي: عرض يفوق الطلب

دعونا نستكشف هذه الفقرة، لخميس عرفاوي من كتاب (جذور القضاة العدلي في تونس: 1881-1956) حيث يتناول معايير توظيف القضاة.

وستحدث نقلة في هذا المجال بتنظيم الإدارة لدروس الحقوق في مدرسة اللغة العربية بسوق العطارين سنة 1922. وسيكون لهذه الدروس تأثير هام على التكوين العلمي للمتشحين لمنصب نائب قاضي. وفي هذا الإطار نشر مدير العدلية التونسية قرار 1928 تكريساً لأمر 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1926 المتعلق بالقانون الأساسي للموظفين بالإيالة التونسية. وقد جاء في هذا النص أن قضاة المجالس العدلية تقع تسميتهم بأوامر بناء على ما يعرضه وزير العدل وأن القضاة النواب ينتدبون من بين حاملي الجنسية الفرنسية والرعيا التونسيين عن طريق المناظرة التي يضبط مدير العدلية برامجها بقراره ويعين لجنة للنظر في مواد الامتحانات. ونص القرار علاوة على بقية الشروط على أن يكون المترشح قد وقع قبوله بامتحان الحقوق، ولا يمكن المشاركة في المناظرة إلا لمن وقع قبول مطلبه من مدير العدلية وبخول القانون الخاص الجديد للموظفين المشاركة في المناظرة ويستشار المجلس الأعلى للهيئة الحاكمة في تسمية المقبولين منهم في رتبهم الجديدة حسب المدة التي قضوها في العمل الإداري وأهمية الخدمات التي قدموها. ويشترط القرار على المترشح لمناظرة قاضي نائب تقديم ملف مفصل يتضمن مطلب ترشح محرر على ورقة تحمل طابعاً جبائياً ونسخة معرف بها من رسم الولادة أو من الحجة التي تقوم مقامه ومضمون من بطاقة السوابق العدلية وشهادة في حسن السيرة والأخلاق الطيبة تسلّمها السلطة المحلية ولم تنقض على تسليم الوثيقتين الأخيرتين ستة أشهر ونسخة مطابقة للأصل من الشهادات العلمية ووصل في خلاص أداء الاستيطان ووثائق تبين الوضعية العسكرية وثبتت أن المترشح قام بالواجب العسكري» وشهادة طبية يسلمها الطبيب المكلف من إدارة العدلية تثبت أن المترشح سليم من الأمراض وقادر على القيام بالوظيفة العدلية.

دعونا نبدأ بتحديد نطاق موضوع دراستنا. ركز عملنا في البداية على النصوص التي تُعرّف «الحركة» من الناحية القانونية، وشيئاً فشيئاً قمنا بتوسيع تعريفنا ليشمل إدارة الحياة المهنية للقضاة بشكل عام. وما نقصده هنا، هو التوظيف والتدريب إذا كان جزءاً مرتبطاً بالتوظيف. ونقصد بذلك أيضاً لترقية والنقل والتعيين في الوظيفة أو الإلحاق لإدارات أو مؤسسات أخرى، وحالات التقاعد أو الإجراءات التأديبية أو حتى التغييرات غير التقليدية مثل «الوضع في الثلاثية» (التجميد) أو عدم تقدير تخصصات بعض القضاة، وبطبيعة الحال، فهذه التطورات المهنية، كونها رسمية وغير رسمية، لا يتم بالضرورة توثيقها ونشرها في الجرائد الرسمية.

بالفعل، فإن أول ظهور لـ «الحركة» و«قائمة التأهيل»¹² حدث في الأيام الأولى إثر الاستقلال. ونُشرت أول قائمة تأهيل ما بعد الاستقلال في 26 أيلول/سبتمبر 1956 حسب الترتيب الأبجدي وليس حسب الجدارة.¹³ وتبع ذلك صدور أول حركة لتونس المستقلة في التاريخ نفسه.¹⁴ ولم تكن تسمية «الحركة» مستخدمة دائماً، حتى وإن كان هناك حديث يدور حول تغيير في المسار المهني للقضاة (على سبيل المثال، مرسوم التطهير المؤرخ في 3 آب/أغسطس 1956 المنشور في الجريدة الرسمية التونسية (JOT) في التاريخ نفسه).¹⁵

ولم يصدر القانون العضوي الذي ينظم قطاع العدالة إلا بعد حوالي عشر سنوات من الاستقلال في عام 1967، وكانت وزارة العدل طيلة السنوات العشرة هذه، تعمل بشكل أساسي بمقتضى مرسوم إعادة التنظيم المؤرخ في 3 آب/أغسطس 1956.¹⁶ وجاء ذكر إدارة المسار المهني للقضاة بصورة ثانوية في قانون سنة 1967¹⁷ والدستور المنظم له بتاريخ 1 حزيران/يونيو 1959.

الوضع الاستعماري: العلمنة هي الفرنسية

علمنة القضاء التونسي

حتى عام 1921، كان القضاء التونسي يُسمى بالقضاء المقيّد، أي أنها من صلاحية الباي، الممثل المستقل نسبياً للإمبراطورية العثمانية في إيالة تونس وتمارس هذه العدالة من طرف الوزارة الكبرى المرتبطة بالإمبراطورية. وبالفعل كانت ولايته تنحصر فقط في حل النزاعات التي تشمل التونسيين حصراً. وتجدر الإشارة أن القضاء الدينية، الملكية والحنفية أو حتى محكمة الأحبار (العبرية) لم تكن مدوّنة، وتقوم على تفسير رجال الدين واجتهاداتهم، أما الأوروبيون، والمسيحيون على وجه الخصوص، فقضاياهم تُحال إلى عدالة الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي أنهت تعدد المحاكم القنصلية.¹⁸

في عام 1921، باشرت السلطات الاستعمارية الفرنسية ما أسمته رسمياً تنظيم وتحديث النظام القضائي للسكان المحليين.¹⁹ وقد تخلّى الباي عن صلاحياته القضائية فيما يتعلق بالسكان المحليين في 24 نيسان/أبريل 1921.²⁰ وأرخ ذلك لنهاية العدالة المحفوظة وبداية العدالة المفوّضة. وقد تم إصدار العديد من المدونات القانونية خلال هذه الفترة.²¹ ودخلت القوة الاستعمارية مسرح المعركة لضمان مزيد من السيطرة من خلال الاستمرار في توحيد السلطة القضائية، وعلى نطاق أوسع من خلال إعادة صياغة البنية المؤسسية في تونس.²² وتحقيقاً لهذا الغرض استعانت

القضاء في فرنسا، كان مرسوم ساريان مجرد مرحلة في النقاش حول تعيين القضاة وترقيتهم، التي بدأت من اليوم التالي لثورة عام 1789.

تَشكَّلت المناظرة من اختبارين: «الاختبار الأول يتعلق بمسألة القانون المدني أو القانون الجنائي والثاني بمسائل الممارسة القضائية». (المادة 8) يتم ترتيب المترشحين حسب الجدارة، ثم يُستدعى المرشحون المقبولون إلى الاختبارات الشفهية. تشمل هذه المرحلة -1 مرافعة أو عرض تقديمي بشأن مسائل القانون المدني أو الجنائي التي تحددها هيئة التحكيم؛ -2 مجموعة أسئلة متعلقة بقضايا الإدارة القضائية والتي يُضبط برنامجها بقرار من وزير العدل» (المادة 11) يُمنح المرشحون أربع وعشرون ساعة للتحضير ولا تتجاوز مدة كل اختبار نصف ساعة. القبول في هذه المنافسة يضمن لصاحبه منصباً غير مدفوع الأجر لوضع سنوات قبل الإدماج الفعلي في السلك والترسيم، أما فيما يخص جدول الترقيات فكان بمثابة شرط لا غنى عنه لترقية القضاة.²⁶

في أي سياق صدر المرسوم؟

إن المحاولات المتتالية وتجربة مختلف الطرق، للوصول إلى الآلية الناجعة لتعيين القضاة وترقيتهم في فرنسا في القرن التاسع عشر، كان الهدف منها السعي إلى إيجاد التعريف المناسب للقاضي «الجيد». وبحسب مؤلفي كتاب «كيف تصبح قاضيًا، أساليب التوظيف وأزمات المهنة من عام 1830 إلى يومنا هذا»²⁷، كان من المتوقع توفّر ثلاث صفات: الاستقلالية والقدرة والأخلاق.²⁸ وبقدر ما كان الاتفاق حاصلًا على طبيعة هذه الصفات عبر أزمنة جميع الجمهوريات وعهد الإصلاح والملكية الدستورية التي عرفتها فرنسا، بقدر ما اختلفت الآراء حول تراتبية الصفات الثلاثة، وحول ما إذا كانت متكاملة أم حصرية. وكل تصوّر من هذه التصورات ينطوي على تغيير في جدول الخاسرين والفائزين.

وبعيداً عن الأخلاقيات التي استندت إليها السلطات بناء على التقارير الواردة من المسؤولين في هرم هذا القطاع، فقد بدأ من الصعب وذي حساسية كبيرة، قياس القدرة وخاصة الاستقلالية. وكان هناك أيضاً معيار ضمني، لكنه مقبول بشكل عام: حجم ثروة المرشح لمنصب القاضي أو ثروة عائلته. بالفعل، كان من الضروري الأخذ في الاعتبار أنه يتطلب على القاضي المعيّن عامين على الأقل من العمل دون تلقي أي أجر. وقد اختلفت مدد وتسميات هذه المراحل: قاضي الجلسة، القاضي النائب أو المبتدئ، إلخ، وكانت فرضيتهم الأولية هي نفسها: منح القاضي المستقبلي الفرصة لاكتساب «القدرة» والمعرفة والخبرة، لكن الواقع يثبت أن مثل هذا الإجراء يُكرس إعادة الإنتاج الاجتماعي واحتكار السلطة القضائية من قبل الأثرياء.

وللتوصّل إلى حل وسط بين القدرة والاستقلالية، عمدت الجهات الفاعلة على الاستعانة بمجموعة من الإجراءات التي تتألف من مجموعة من الخيارات، منها على وجه الخصوص، الانتخاب، والمناظرة، والاختيار بالتوافق، والعرض، والميراث.

وإذا كانت فكرة الانتخابات تكتسي قدراً من الجاذبية، فسبب ذلك أنها تذكر بمُثل ثورة 1789، وتجد سندها في الفرضية التي تقوم على أن الاقتراع يشكل الضمان للشرعية الديمقراطية، التي توازي ضمان الاستقلال. ويُعتبر هذا الطريق لولوج مهنة القضاء الأكثر عرضة لمخاطر غير محسوبة، كون الانتخابات تحرم المؤسسة والسلطة السياسية من قول كلمتها، وفرض المقررين منها في المناصب وإقصاء من يستعصون على أوامرها. ولهذا السبب، فمن أجل تبرير مواقفهم، شجّب المعارضون هذه الطريقة في التوظيف، كون أن إمكانية انتخاب القضاة قد ينجم عنه توظيف من هم دون الكفاءة ولا يعرفون سوى القليل عن القانون والعدالة. وقد بلغ الاهتمام بالانتخابات ذروته في نهاية عهد الإمبراطورية الثانية وبداية الجمهورية الثالثة (1870)، وهي اللحظة التي جرت فيها عملية تطهير واسعة النطاق داخل هيئة القضاة المتصالحين مع النظام السابق.²⁹ من جملة الطرق المذكورة، الانتقاء بالتشاور الذي يتمثل في

دعونا هنا ننظر بتأني في معايير الولوج إلى مهنة القضاء بالنسبة للقضاة التونسيين المكلفين حصراً بالنزاعات التونسية. نجد ضمن هذه المعايير اشتراط القدرة على الممارسة، التي يتم تقييمها من خلال التحقق من اكتساب المعرفة والتحلي بالأخلاق اللازمة، بالإضافة إلى المعايير الإضافية المختلفة (الخدمة العسكرية والحالة الصحية). لكن ماذا عن الاستقلالية؟ قد يعتبر البعض أن المنافسة بين المترشحين هي الضامن لاستقلالية القاضي المستقبلي. وكانت هذه الفكرة محل نقاشات طويلة في فرنسا طيلة القرن التاسع عشر، كما سنرى لاحقاً. إذا كان الأمر كذلك، فثمة شكوك جدية فيما يخص حقيقة استقلالية القاضي تحت وصاية الاستعمار.

وبينما زعمت السلطات الاستعمارية أنها تمنح مزيداً من الاستقلالية لمحاكم السكان الأصليين، سرعان ما تراجعت وضيقت من حيز المناورة للقضاة الأوائل العاملين ضمن القضاء المفوّض. خلال المحاكمات السياسية، اعتبرت السلطات الاستعمارية أن هؤلاء القضاة قد تصرفوا بقدر من التساهل مع الناشطين الوطنيين، مما دفع السلطات الفرنسية إلى سحب صلاحية النظر في مثل هذه النزاعات من المحاكم المحلية مع نشر المراسيم القمعية (les lois scélérates) الصادرة في 29 كانون الثاني/يناير 1926.²⁵ وكان من الضروري أيضاً السيطرة على محكمة النقض، فبعد أن كانت من نصيب قاضيين تونسيين، أصبحت رئاسة أعلى محكمة حكراً على قضاة فرنسيين. وفي سياق الحكم الاستعماري، كان الدافع وراء تنظيم ما يسمى بالعدالة الأصلية (للسكان المحليين) هو الرغبة في السيطرة والإخضاع وليس التحرر أو التحرير.

خلال الفترة الاستعمارية، لم تكن مسألة تنفيذ «الحركات» بطريقة منظمة ومنتظمة ومنهجية مطروحة بعد. وبالفعل، كان المعروض من مناصب القضاة في مديرية الشؤون القانونية الجديدة أكبر من الطلب. كانت إدارة الحياة المهنية للقضاة شبيهة بالإدارة الكلاسيكية للموارد البشرية، والنظر فيها يخضع لقاعدة كل حالة على حدة، بحسب الفرص المتاحة والحوادث التي تطرأ تباعاً. بالنسبة للقضاة التونسيين، لم تُشاهد الحركات الأولى إلا بعد الاستقلال.

إن فكرة حركة القضاة تعود أصولها إلى ما قبل خمسة عشر عاماً من علمنة القضاء التونسي. وقد تم تنفيذها بموجب «مرسوم ساريان» (décret Sarrien). وعلى الرغم من أن هذا النص لم يدم العمل به سوى عامين فقط، إلا أنه ترك أثراً لا تُمحى في إدارة الحياة المهنية للقضاة في تونس ما بعد الاستقلال.

تراثٌ لم يحظ بالمساءلة الازمة في تونس، نقاش قديم في فرنسا

نُشر المرسوم الذي يحمل اسم وزير العدل آنذاك، جان ماري فرديناند ساريان، في 21 آب/أغسطس 1906 ويحدد «ضمانات خاصة للقطاعات المهنية للمرشحين للوظائف القضائية ويضع جدول ترقية للقضاة...» وينطبق هذا المرسوم على فرنسا والجزائر وتونس. وفي إشارته إلى تونس، يستهدف هذا النص في الواقع القضاة الفرنسيين المقيمين في إيالة تونس، ومن ثم، لا يشمل «القضاة» التونسيين العرفيين أو الدينيين الذين، مثلما سبق ذكره أعلاه، كانوا لا يزالون تابعين للباي. ورغم ذلك، ظل جدول الترقيات والتوظيف القائم على أساس التنافس راسخاً في الذاكرة والمؤسسات. في الأساس، يعتمد هذا المرسوم المناظرة كسبيل مفضل لمهنة القضاء وجدول الكفاءة كأداة رئيسية للترقية. وما زلنا حتى اليوم، نجد هاتين الركيزتين تُستخدَم كآليات أساسية لإدارة الحياة المهنية للقضاة في تونس. ومع ذلك، دون الادعاء بإحداث ثورة في ساحة

ولم يعد هناك أي مناظرة أو جدول للقبول. «كان المترشحون يجتازون الاختبارات الشفهية مباشرة، التي تتألف من أسئلة حول القانون المدني والقانون الجنائي والممارسة القضائية، وفي نهاية هذه الاختبارات لم يعد يجر تصنيفهم حسب ترتيب الاستحقاق، بل ببساطة حسب الترتيب الأبجدي، مما يفتح باب المحسوبية والتوصيات بالتركية.»³²

هذه النظرة التاريخية العامة، وإن كانت تركيبية، تقدم لنا صورة عن مدى حيّز الإمكانات المطروحة خلال المناقشات التي جرت في فرنسا والتي تمخض عنها بلورة نمط اختيار القضاة وترقيتهم. ومع ذلك تم قبول ذلك في المناقشات التونسية وكان الأمر بديهي غير قابل للجدل. إن استكشافنا التاريخي الذي تعود جذوره إلى مرسوم سارين يشير لنا إلى المنطلق التاريخي والقانوني لفكرة المناظرات وجدول الترقية والحركة. وقد تم استلهاً نمط البنية القضائية والمجموعة القانونية التونسية إلى حد كبير من فرنسا أو نقلها منها، في النصف الأول من القرن العشرين مع إدخال بعض التعديلات. إذا كان الفرنسيون قد أمضوا القرن التاسع عشر وهم يتساءلون ويختبرون أساليب مختلفة لإدارة الحياة المهنية للقضاة، فإن التونسيين نادراً ما وضعوا الإرث الاستعماري محل النقاش والانتقاد. وبذلك يمكننا القول إلى حد ما، أن الوطنيين التونسيين أنهموا ببساطة العمل الذي بدأه الفرنسيون: توحيد جهاز العدالة بشكل كامل من أجل إخضاعها بشكل أفضل.

وللوقوف على تفاصيل هذه المسألة، قد يتطلب الأمر الغوص في دراسة أرسيف مفاوضات الاتفاقية القضائية المنبثقة عن اتفاق الاستقلال الذاتي الداخلي المؤرخ في 3 حزيران/يونيو 1955 والاتفاقية القضائية المنبثقة عن بروتوكول اتفاق الاستقلال المؤرخ في 9 آذار/مارس 1957. ومن شأن هذه النصوص وكيفية صدورهما أن يطلعنا على دوافع المفاوضين ونواياهم، من كلا الطرفين.

تونس المستقلة التي تتخلى عن استقلال القضاء

حتى بعد التوقيع على بروتوكول الاستقلال في 20 آذار/مارس 1956، لم تكن تونس ذات سيادة أو استقلال كاملين، بحيث ظلت العديد من بنود النصوص التي تسبّر الحكم الذاتي الداخلي التي يعود تاريخها إلى حزيران/يونيو 1955 قائمة. وبينما كانت البلاد تضي قدمًا لإنشاء مؤسساتها الجديدة، استمرت المفاوضات، وخاصة المتعلقة منها بتؤسسة العدالة. الشيء مثلته بالنسبة للمفاوضات الخاصة بالأجهزة الأمنية. وفي هذا السياق، لم يقم أعضاء المجلس التأسيسي التونسي الذين صاغوا أول دستور للبلاد من 1956 إلى 1959 بمساءلة وإعادة النظر في الإرث القانوني والقضائي الفرنسي، بل على العكس من ذلك، فقد استلهموا منه مادة نصوصهم. لِنأخذ على سبيل المثال المرسوم الصادر في 29 كانون الثاني/يناير 1926 المتعلق بقمع الجرائم السياسية والذي استُخدم لقمع المناضلين الوطنيين إبان حقبة الاستعمار³³ تبنّى البورقيبيون، الذين تم تنصيبهم في المؤسسات الحكومية بعد الاستقلال الذاتي الداخلي، هذا المرسوم وأضافوا إليه جرائم أخرى في كانون الأول/ديسمبر 1955³⁴ بهدف قمع رفاق السلاح بالأمس وعدوهم الحالي: اليوسوفيون. إلى جانب ذلك، وتحت غطاء التحديث، أدخلت السلطات الاستعمارية قوانين سالبة للحرية تهدف إلى ممارسة السيطرة على المجتمع المسلم الأصلي (منها تجريم المثلية الجنسية، وحظر تناول الكحول على المسلمين، وما إلى ذلك). وكان الهدف من هذه القوانين جلب الدعم السياسي من المؤسسات الدينية، وجعلهم أكثر تقبلاً للسلطة الاستعمارية. وعلى نحو مماثل، احتفظ القادة الاستبداديون في تونس المستقلة بهذا الإرث القانوني واستخدموه لملاحقة المعارضين السياسيين وسجنهم طيلة سبع عقود.

الموافقة على المرشح من قبل أقرانه، الأمر الذي من شأنه ألا يترك مجالاً كبيراً للتجديد والتنوع. أما بالنسبة لتوارث المنصب وانتقاله من الأب إلى الابن، فقد دافعت عن هذا السبيل أيضاً النُخب الراسخة في دوائر السلطة، غير أن هذه الفكرة أصبحت من العسير جداً وبشكل متزايد الدفاع عنها مع ظهور الجمهورية الثالثة.

”بقدر ما كان انتصار خيار الانتخابات مدوياً، بقدر ما كان أمده قصيراً. وبعد اعتماد مبدأه رسمياً في العاشر من حزيران/يونيو عام 1882، تم التخلي عنه في نهاية المطاف اعتباراً من كانون الثاني/يناير عام 1883، بعد تحوّل بالغ الإثارة من قبل البرلمان. تحققت في نهاية المطاف أعظم عملية تطهير عرفها القضاء الفرنسي على الإطلاق، جراء اعتماد القانون بالغ القسوة الصادر في الثلاثين من آب/أغسطس عام 1883، وبدا أن الوقت قد حان لإجراء إصلاح عقلاي وزين لنظام التوظيف. وبما أنه تم رفض طريقة الانتخابات في عام 1883، وأنه لم يعد مقبولاً اعتماد أي نظام قائم لاختيار/تقديم القضاة المستقبليين من قبل الهيئة القضائية نفسها في ظل النظام الجمهوري، يبقى البديل الوحيد للقواعد الاستبدادية الموروثة من الإمبراطورية هو المناظرة».³⁰

كان المدافع المتحمّس عن فكرة المناظرة هو إتيان فلاندين، نائب عن مقاطعة إيون (Yonne). في عام 1894، قدم مشروع قانون «يهدف إلى تنظيم شروط القبول والترقية في سلك القضاء في المحاكم والهيئات القضائية». وهنا تحديداً نجد جان ساريان الذي كان آنذاك نائباً في البرلمان وموقعاً مشاركاً في مشروع القانون، قبل أن يصبح هو نفسه «حارس الأختام» أي وزير العدل بعد اثني عشر عامًا، وسيؤقّع بعد ذلك المرسوم المتعلق بالموضوع نفسه، غير أن نتيجة هذه العملية والتي نعرف مآلها لم تكن مضمونة بأي حال من الأحوال. لقد تم تقديم العديد من المقترحات سابقاً ولاحقاً بهدف رئيسي، ألا وهو تحديد طرق ولوج مهنة القضاء.

إن المسار الخيالي الذي سلكه مشروع القانون هذا قبل أن ينتهي به المطاف كمرسوم، يستحق التوقف عنده، لأنه يشهد على طبيعة الظروف التي أدت إلى صياغة هذا النص. ولإجبار الحكومة على الخروج من مربع الوضع الراهن، «استخدم إتيان فلاندين التقنية المعروفة اليوم باسم «متسابق الميزانية» (cavalier budgétaire)، التي كانت قبل ذلك في خطواتها الأولى، ليحصل بذلك على الإدراج والتصويت في قانون المالية الصادر في 17 نيسان/أبريل 1906 للمادة 38 التي تلزم الحكومة، في انتظار القانون العضوي الشهير [الذي ينظم عملية التعيين في الوظيفة القضائية]، الذي ظلت الحكومة تعد به ولم يصوّت عليه قط، ويقضي بتسوية، في غضون ثلاثة أشهر من خلال تنظيم الإدارة العمومية، المسألة المزدوجة المتعلقة بأساليب التعيين والترقية في السلك القضائي». وبذلك، نفذ حارس الأختام الجديد، سارين، ونشر من خلال الوسائل التنظيمية، مرسوماً كان من المقرر أن يكون مؤقتاً في انتظار القانون العضوي الذي لم ير النور أبداً.

وكانت المراحل التالية لهذا المرسوم مضطربة على النحو نفسه الذي صدر فيه، حيث لم يتقدم أي مرشح في النسخة الأولى من هذه المناظرة. وقد تبنّى المدعي العام في مدينة ليون بقلة الاهتمام بها³¹، معرباً عن دهشته في عمود كتبه في إحدى الصحف، بشأن عدم التوازن بين اختبارات الاختيار ومقابها من أجور: عمل إنابة غير مدفوع الأجر. وبالفعل، جاء المرسوم السارياني (نسبة للنائب ساريان) في خضم «أزمة المهن» القضائية، بحسب بعض المؤرخين. وتميّز مستوى المطلوب من المتقدمين للمناظرة، بغياب التناسب مع الاهتمام بالمهنة، بعبارة أخرى، عرض العمل يفوق الطلب بشكل كبير. ومنذ عام 1907، كان يجري الإعداد لإلغاء مرسوم سارين. وتم نشر قرار إلغاءه من قبل رئيس الجمهورية المستقبلي أريستيد برياند (Aristide Briand) في عام 1908 ومنذ ذلك الحين أصبح تعيين القضاة يتم من خلال امتحان مهني،

(النواب) أو السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية). وهكذا، بدأ وكأن النواب منشغلون بضمان الحياد تجاه المتقاضين فقط، في حين كانوا أقل حرصاً عندما يتعلق الأمر باستقلال القاضي والعدالة أمام السلطة السياسية، سواء أكانت مَجَسَّدة في الحكومة أم رئيس الجمهورية. وهنا نستشف ضمناً، أن الموقف السائد -«افتراضياً»- إلى حد ما- والذي تدور حوله المناقشات، يتمثل في تعيين رئيس الجمهورية بمرسوم، بناء على اقتراح المجلس الأعلى للقضاء (CSM).

وهذا هو السبب بدون شك الذي دفع النائب التأسيسي محمد خياري إلى تسجيل حالتين من الغموض في النقاش الدائر. الغموض الأول، في حالة تم انتخاب قاض، فمن شأن ذلك أن يجعل اقتراح المجلس الأعلى للقضاء بتقديم قائمة للرئيس اقتراحاً لاغياً. والغموض الثاني يتمثل في التمييز بين اختيار الفرد وإقامة علاقة عمل معه وتعيينه في وظيفة محددة. وفي رده على هذا الانتقاد قال أحمد مستيري، وزير العدل والمنتخب بالمجلس، بأن «التسمية» (التعيين في منصب قاضي) يتم كلما عُيِّن فيها الفرد في منصب جديد، وبالتالي سيصدر مرسوم لتوثيق هذا التعيين كلما حدث. في الحقيقة، ثمة مجرد سوء تفاهم بين النائب ووزير العدل. ويعد هذا سوء تفاهم محمود، لأن الوزير قد لخص بمنهجية كيفية إدارة الحياة المهنية للقضاة خلال هذه الفترة التي يتم فيها وضع الصيغة النهائية للدستور، وبعد بضعة أشهر من استعادة السلطات التونسية الولاية القضائية الكاملة على تونس.⁴⁰

«بودي أن أسط للمجلس بعض إيضاحات حول طريقة التسمية حتى تتضح الأمور كما ينبغي، إن الحكام الذين يدخلون في الوقت الحاضر إلى سلك القضاء بمناظرة تجري عليهم وبعد اجتيازها تقع تسميتهم كحكام متربصين، وبعد قضائهم لمدة عامين أو ثلاثة وتظهر منهم الكفاءة تقع تسميتهم كحكام رسميين، ثم بعد قضاء فترة أخرى يقع النظر في حالتهم من طرف مجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه وزير العدل أو في بعض المناسبات رئيس الجمهورية، فينظر في الحالة الإدارية حيث الرقي الإداري و من حيث التأديب وكذلك من حيث الترشيح للخطط السامية، بحث إذا حصل شغور على خطة رئيس أو أعلى منها فالمجلس الأعلى يكون قد اجتمع من قبل وأعد قائمة فيها عدد من الحكام الذين تؤهلهم كفاءتهم الصناعية وتجربتهم وميزانيتهم لترسيمهم في قائمة الترشيح التي تقع سنوياً، وتقع التسمية منها وجوباً من طرف رئيس الجمهورية وبهذه الطريقة هناك تقييد للسلطة التنفيذية من هذه الناحية. وعندما يسمي يصدر الأمر للتنفيذ، بحيث أن الانتداب هو الدخول في سلك الوظيفة والتسمية هي الولاية التي تمنحه الصفة بان يحكم باسم الشعب في المجلس.»

هذا الرد، الذي يُستشَف منه قدرًا من الانزعاج من جانب الوزير النائب، يرسم دورة مألوفة في المسار المهني، تذكرنا بمرسوم ساريان.

الاستقلال وعدم القابلية للعزل

دارت مناقشات أيضاً حول الاستقلالية والضمانات المقدمة للقضاة عندما تعلق الأمر بتعريف صفة عدم قابلية عزل القضاة. في نسخة المادة 97 التي جرى مناقشتها خلال هذه الجلسة، ذكر المقرر أنه في بريطانيا، لا يتم نقل القضاة أو إخضاعهم لإجراءات تأديبية إلا عندما تتخذ كلا الغرفتين في البرلمان قراراً في هذا الاتجاه، موضحاً أنه في الولايات المتحدة، «يبقى الحاكم مباشراً لمهنتهم مادام سلوكه طيباً.»⁴¹

وفي التقرير الخاص بالمواد من 95 إلى 97، شرع المقرر قراءة تقريره بالتقليل من مدى الاستقلال الذي يجب ألا يسمح للقضاة برفض أي عملية نقل بدعوى أنهم مستقلون، وبالتالي غير قابلين للعزل. ويوضح المقرر أن الاستقلالية تقضي بتقديم ضمانات للقضاة لحماية أنفسهم من السلطة التنفيذية التي قد ترغب في معاقبتهم من خلال نقلهم من مناصبهم إلى أماكن أخرى، لكن هذه الضمانات لا تمثل بالضرورة

وبقدر ما كان الإرث الاستعماري جلياً في المنظومة القانونية، فمن الصعب بمكان استكشافه في المؤسسات التي تم مؤخراً تأسستها. إن المناقشات حول الفصل الخاص بـ«السلطة القضائية» من دستور 1959 التي نحن بصدد تحليلها تثبت أنه عندما يتعلق الأمر بالمؤسسة القضائية، نجد أن السلطات التونسية قد اختارت تغيير الطاقم والرابية مع احتفاظها بالنظام القائم وآليات التشغيل المعتمدة من قبل إدارة الوصاية السابقة. ومن 1959 إلى 2011، تم تعديل هذا الفصل مرة واحدة فقط، وذلك في 1993، ليشمل محكمة دستورية كواجهة ليس إلا، من قبل نظام زين العابدين بن علي. وكان جان فيليب براس قد حذر من أن «الاستقرار الظاهر لا يشكل علامة على القوة، وإنما ينم عن شكل من أشكال الاستسلام والتجاهل. فالأمر يتعلق بوظيفة تابعة، فاقدة لأي صلاحية حقيقية، لأنها لا تجسد مقر سلطة حقيقية، على عكس الوظائف التشريعية والتنفيذية.»³⁵

استقلال القضاء: جدل «فلسفي بيزنطي» من وجهة نظر السلطة التنفيذية

في نهاية الخمسينيات، ومنذ الأيام الأولى للجمهورية، كان يُنظر إلى السلطة القضائية على أنها تتمتع بسلطة أكبر من اللازم. في ذلك الحين، لم يكن نظام الحزب الواحد قائماً بعد.³⁶ ومع ذلك، كان المنتخبون البالغ عددهم 98 في المجلس القومي التأسيسي ينتمون جميعهم لائتلاف واحد يتكوّن من الدستور الجديد ونقابات العمال وأرباب العمل والفلاحين، في حين اختارت مجموعات سياسية أخرى، على غرار الدستور القديم واليوسفيون، مقاطعة الانتخابات. وبما أن النظام الاستبدادي لم يتم بعد تنصيبه بشكل كامل، فكان هناك قدر معين من حرية التعبير داخل حزب الدستور الجديد الذي يتزعمه الحبيب بورقيبة، لكن حرية التعبير لم تكن تعني حرية التصويت، وكان أعضاء السلطة التنفيذية الذين يراكمون ولايات النواب التأسيسيين هم الذين يحددون وجهة المسار. وهذا ما كان يبدو واضحاً من خلال المناقشات البرلمانية أثناء صياغة دستور 1959.³⁷

من حيث الجوهر، أظهرت المناقشات داخل المجلس القومي التأسيسي (1956-1959) نوعاً من التشكيك المستمر في احتمالية وجود سلطة قضائية، قادرة على مقاومة التدخل السلطوي السياسية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المداولات التي نُشرت بمناسبة الذكرى الخمسين للدستور عام 2009 تشكل خلاصة المناقشات الدائرة ولا تمثل النسخ المطابقة لمداخلات المنتخبين. وعندما ناقش النواب التأسيسيون إجراءات توظيف وتعيين القضاة، كانت التحفظات إزاء الاستقلال الفعلي للسلطة القضائية حاضرة ومهيمنة.³⁸

في القراءة الأولى لأعمال اللجنة المكلفة بالشؤون القضائية، تنطلق المناقشات بتمهيد النقاش بين أقصى أطرافه، من جهة خيار التعيين المباشر من قبل السلطة التنفيذية، ومن جهة أخرى، انتخاب القضاة (الفصل 95 من مشروع الدستور). يرى المدافعون عن التعيين أن العدالة مستأمنة جزئياً على سيادة الدولة، وأن السلطة التنفيذية التي يعتبرونها المالك الأساسي للسيادة، محوّلة لاختيار القضاة. غير أن هذا الموقف تم رفضه بسبب تضمنه «عدم استقلالية القضاء كما ينبغي له أن يكون»، دون تقديم مزيد من التفاصيل. أما بالنسبة لأصحاب فكرة الانتخابات، فقد استلهموا موقفهم مما يجري في العديد من الولايات الأميركية، ويذكرون محذرين بأن مؤسسي الجمهورية الرابعة في فرنسا (1946 - 1958) ناقشوا هذا الخيار لكنهم لم يتبنوا هذه الطريقة.³⁹ وفقاً لجولات هذه المناقشات، فإن عملية الانتخابات تنطوي على خطر كبير: فالقاضي المنتخب سوف يدين بالولاء للأغلبية التي انتخبته، وبذلك سيمثل مصالحها، ويكون بالتالي مسؤولاً أمامها. لكن هذه النقاشات لم تذكر ما إذا كان هذا الخطر يتعلق أيضاً بالمنتخبين في السلطة التشريعية

قضاة الحكم والنيابة العامة، تنبع من المصدر نفسه: السلطة التنفيذية؛ وبالتالي، ينبغي أن تخضع النيابة العامة وهيئة المحكمة للتشريع نفسه. ويبدو لنا من الجدير بالاهتمام الإشارة إلى أن الغموض هنا لا يقتصر على الخط الفاصل بين طرفي القضاء، ولكن أيضاً بين النواب العامون والولاة. ويذكر مقرر اللجنة بأنه كان هناك حالات تداخل في الآونة الأخيرة بين عناصر هذا الطرف وذلك وأن الغموض كان ينبع خاصة من كون أن الطرفين مرتبطتين بالسلطة التنفيذية، فالنواب العامون يمثلون هذه السلطة، والولاة يجسدونها، دون أن ننسى أن الولاة هم ورثة القايد الذين كانوا يشغلون وظائف الشرطة القضائية في النظام القديم.

وتجدر الملاحظة أيضاً أن المناقشات حول لَبّ الموضوع (الانتخاب أو التعيين في هذه الحالة) التي تجري في مجلس النواب، غالباً ما تتم تحت غطاء التصحيح اللغوي وبدعوى تحري الدقة الدلالية. ومن المحتمل جداً، وعياً منه بمحاولة تحريف النقاش عن جوهر موضوعه، أطلق النائب باهي الأدم، الذي يجمع بين مهام وزير الدفاع وأمين رئاسة الجمهورية، صافرة نهاية المباراة.

متجاهلاً بذلك تجاهلاً تاماً التساؤل حول وجود سلطة ثالثة من عدمها، لأنه يعتبر ذلك «نقاشاً فلسفياً متعلق بمسائل فنية لا أهمية لها ومن شأنها أن تغرق الجمعية في الخلافات البيزنطية». وعقب ذلك، اعتمد المنتخبون بالإجماع ما اقترحه النائب خلال هذه المداخلة. وتم اعتماد المادة 95 في صيغتها التالية: «يتم تعيين القضاة من قبل رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الأعلى للقضاء في إطار القانون». أما المادة 97، فقد شملت الضمانات التي يوفرها المجلس الأعلى للقضاء بشأن المسار المهني للقضاة، وتم التفصيل في تشكيلة المجلس وصلاحياته في إطار القانون، وكتيجة منطقية، حُذفت المادة 99 التي فصلت تركيبة المجلس الأعلى للقضاء في الدستور.

القراءة الثانية السريعة

بعد هذه القراءة الأولى، انطلق النقاش من جديد في القراءة الثانية، التي نشرت المناقشات الخاصة بها في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 25 نيسان/أبريل 1959. وكان الأمر يتطلب الاستعجال.

وبالفعل، كشف الطيب المهيري، النائب الذي يتولى مهام وزير الداخلية والعضو المؤثر داخل الحزب، عن تحفظه إزاء سلطة قضائية تكون حرة في تحركاتها من خلال طرحها هذه الأسئلة الخطائية في ختام المناقشات الدستورية: «هل السلطة القضائية سلطة مستقلة في حد ذاتها؟ أم أن القضاة مستقلون؟ ماذا يعني الاستقلال؟» ويرى أن هذه الإشارة يجب دمجها في التوطئة و«أنه يتعين إقناعه بخلاف ذلك». وبعد ضبطه إيقاع النقاش، تبعه النواب الآخرون في هذا التوجه. تنص المادة 93 على أن السلطة القضائية سلطة مستقلة تمارسها المحاكم على اختلاف درجاتها، وتكفل حقوق المتقاضين.⁴⁴ وقد تم حذف هذه المادة لأنها تبدو وكأنها تُكرّر فحوى المادة 94 التي تنص على أن القضاة مستقلون. علاوة على ذلك، فإن النسخة النهائية لدستور 1959 لم تحافظ على «استقلال السلطة»، وبدلاً من ذلك، فإن صفة الاستقلال ستطلق على القضاة وليس على القضاء. إذا كان القضاء هم فقط المستقلين، وليس السلطة القضائية ككل، فمن شأن ذلك أن ينجم عنه ضعف أو غياب الاستقلال الإداري والمالي. وتم اعتماد قرار حذف المادة 93 بأغلبية 53 صوتاً من أصل 98 صوتاً، أي بأغلبية ضئيلة بعيدة كل البعد عن الإجماع المعتاد. وفي النهاية اكتفى الفصل المتعلق بالسلطة القضائية في دستور 1959 بالحد الأدنى دون نصه على أي ضمان. بالفعل، على غرار تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء، كان لا بد من تحديد جوهر كل مادة من خلال القوانين المستقبلية: وكما ذكرنا أعلاه، تعتبر القوانين العادية أكثر مرونة من القانون الدستوري. تم الاحتفاظ بالمادة 95 المتعلقة بتعيين القضاة من قبل رئيس الجمهورية واقتراحهم من قبل المجلس الأعلى للقضاء، مع اعتماد هذه المادة بالإجماع.

«حصانة أو تفويضاً مطلقاً» يسمح للقضاة المعنيين برفض عمليات النقل باسم الاستقلالية. ويسعى المقرر إلى طمأنة مستمعيه من خلال تعزيز الموقف «الافتراضي» الذي يبقى مركز ثقل إدارة الحياة المهنية للقضاة في أيدي السلطة السياسية، وخاصة السلطة التنفيذية.

الاستقلال والنيابة العامة

أحد خطوط الصدع الأخرى التي تميّز النقاش حول استقلالية العدالة يكمن في دور النيابة العامة وطبيعة علاقتها بالسلطتين القضائية والتنفيذية. ولهذا السبب، يقترح النائب رشيد إدريس التمييز بين قضاة الحكم وقضاة النيابة العامة. فمن وجهة نظره، لا ينبغي أن يقترح المجلس الأعلى للقضاء على رئاسة الجمهورية، أعضاء النيابة العامة ومن ينوب عنهم، دون تحديد السبب أو طريقة الاختيار البديلة. ولا يستبعد أن يكون الناخب قد استلهم مقترحه من الدستور الفرنسي للجمهورية الرابعة الذي يميّز قضاة الحكم، مقارنة بقضاة النيابة العامة في عملية التعيين.⁴²

هل ينبغي تعيين قضاة النيابة العامة وقضاة الحكم بالطريقة نفسها؟ إذا كانت النيابة العامة تتحدث بصوت الحكومة وتمثل المجتمع، فلماذا لا تكون الحكومة هي نفسها التي تعيّنّها مباشرة؟ هنا يبدو التردد، بل وحتى الانزعاج واضحاً.⁴³

الاستقلال والمجلس الأعلى للقضاء

كان من المقرر في بداية الأمر إدراج المجلس الأعلى للقضاء في نص الدستور، لكن لم يتم ذلك في نهاية المطاف، غير أن المناقشات الدائرة حول هذه النقطة تبيّن بوضوح كيف يحصل ترسيخ الإخضاع المؤسسي. بالفعل، جرى تكليف رئيس الجمهورية ووزير العدل بمهام الرئيس ونائب الرئيس على التوالي إلى جانب كبار القضاة في البلاد وأربعة من أقرانهم (المنتخبين). كان من المفترض أن يشرف هذا المجلس، من بين أمور أخرى، على تطوير المسار المهني للقضاة. وقد أظهر هرم السلطة التنفيذية والسياسية القائمة على رأس السلطة القضائية في البلاد، مدى ضيق حيز المناورة الذي كان يعتزم المناضلون الوطنيون بالأمس والزعماة السياسيون في تلك الحقبة، السماح به للقضاة.

وفقاً لمحاضر المناقشات، لم تُسجل أي مقاومة من جانب البرلمانيين، ولم يكن الأمر مفاجئاً نظراً للتشكيلة الأحادية التي تميز الجمعية المذكورة أعلاه. وكانت السلطة التنفيذية ترغب في الحفاظ على تأثير معين على المجلس الأعلى للقضاء. ولتحقيق ذلك، بدل نشر تفاصيل تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء في نص الدستور، كما كان مخططاً له في البداية، تم تخفيض مستواه ووضع في مرتبة القانون العادي، لأنه «سيكون من الأسهل تحديد تشكيل المجلس بموجب القانون من تحديده بموجب الدستور»، بحسب ما جاء توضيحه في المحضر.

السلطة التنفيذية تعلن نهاية المباراة

النواب الحاضرون في قاعة المناقشات سجلوا مع ذلك جملة من التناقضات، على غرار ملاحظة محمد نفطي الذي يرى أن رئيس الجمهورية، باعتباره يجهل تفاصيل أداء القضاة، فليس بوسعهم أن يقوم باختيار سليم يستند إلى معلومات دقيقة، بناء على قائمة الأهلية التي يفترض أن يتسلمها من المجلس الأعلى للقضاء. من جهته، يعتبر أمين شبي، الذي مع اعترافه بأنه ليس من رجال القانون، أن سلطة

الخلاصة: لم يكن الموضوع يوماً حول الاستقلال

من الملفت أن الفرص لإعادة النظر فيه لم تكن غائبة: كان من الممكن أن يشكل استقلال تونس في عام 1956 فرصة للتساؤل بشأن مدى سلامة النظام المؤسسي والاجتماعي ومناسبة لإصلاح النظام القضائي المتصالح مع المؤسسات السابقة. بعد مرور أكثر من خمسين عاماً على وضع الدستور الأول، وفي أعقاب لحظة ثورية أطاحت بنظام ما بعد الاستقلال، صاغ التونسيون دستوراً جديداً في كانون الثاني/يناير 2014 واعتمده. لم يتم تدوين المناقشات الدستورية لعام 2014 رسمياً ونشرها في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية (JORT). ولهذا السبب لا تتوفر على أي وثيقة رسمية مكتوبة، ولا نملك سوى التقرير العام حول مسودة الدستور التي تلخص مناقشات اللجان. هذا التقرير لا يذكر أي جانب متعلق بالمسار المهني للقضاة، ويركز بدلاً من ذلك على المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى الجديد للقضاء.

إذا كانت المسائل المتعلقة بإدارة المسار المهني للقضاة قد حظيت بنقاشات مستفيضة في فرنسا في القرن التاسع عشر، فإن التونسيين قد تعاطوا معها بشكل سطحي. ومع ذلك، فإن هذه الأسئلة لا تزال ذات اهتمام. ومع كل تغيير للحكومة، أو حتى نظام الحكم، هناك فرصة متجددة سانحة لإعادة النظر في نموذج الإدارة هذا. ولتحقيق ذلك، يجب علينا النظر إلى إدارة الحياة المهنية للقضاة باعتبارها نقطة محورية في عملية إخضاع السلطة القضائية. في لحظة كتابة هذه السطور، في أيار/مايو 2023، طُرح النقاش في أوساط القضاء النضالي على النحو التالي: كيف يمكن ضمان وصول القضاء إلى المحاماة إذا تم فصلهم تعسفاً من قبل السلطة السياسية. للقيام بذلك، فمن الضروري الحصول على موافقة من الهيئة الوطنية للمحامين (ONAT). وبما أن القاضي يتمتع بإمكانية أفضل للوصول إلى المحاكم من أي محام، تقوم هذه الهيئة بالمماطلة وتأخير أي طلب يُقدم إليها. وهنا يفرض سؤال أساسي نفسه: لماذا مجال الإمكانات المتاحة أمام القضاة التونسيين محدود للغاية؟ لماذا أصبحت المحاماة هي السبيل الوحيد للخروج المشرف؟ إذا كانت للقضاة فرص خارج السلطة القضائية، يمكننا في هذه الحالة أن نأمل أن يتحمل البعض منهم المسؤولية عن قراراتهم بسهولة أكبر، لأنه في أسوأ الحالات، يملكون بدائل في أماكن أخرى.⁶ وجود مثل هذه البدائل يفترض منه أن يثني إلى حد ما، السلطة التنفيذية، عن ممارسة الضغط بوقاحة، ويجنبها تعريض نفسها لخطر الإدانة والتنديد بها علناً.

من جانب آخر، يبرر المحامون رفضهم قبول القضاة بقولهم إنهم هم أنفسهم لا يحق لهم أن يصبحوا قضاة، وهذه العقبة ذات طابع قانوني. ورغم وجود عشرات المحامين وعدم وجود ولا قاضي عدلي واحد، في البرلمانات بين عامي 2011 و2021، لم نشهد تعبئة قوية في هذا الاتجاه. وماذا لو كان الولوج إلى القضاء أكثر انفتاحاً؟ ليس فقط أمام المحامين، ولكن مفتوحاً أيضاً للمجالات المهنية الأخرى. قد يشكل القبول بفكرة فتح هذا الصندوق الأسود خطوة أولى تفتح باب النقاش حول أهلية الأفراد لممارسة هذه المهنة والمعايير التي يجب احترامها ليكون المعينين للمنصب مستقلين. يمكننا اعتبار هذه الخطوة مكتسباً محققاً بالفعل: تقييم ومساءلة المسار الجامد والمغلق الذي يمنح السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية اليد العليا وقوة التأثير في علاقاتها مع نظام العدالة. وسواء أتعلق الأمر بالتعيين أم الانتخاب، أم الاختيار بالتوافق، أم المناظرة أو الامتحان، أم غير ذلك، فكل هذه السبل بمثابة إمكانات ينبغي مناقشتها دون أن تكون من اختصاص المجال القضائي حصرياً. وأول المعنيين هم في الحقيقة المتقاضون. وفي الحالة التونسية، من وجهة نظرنا، ليس من الصعب إثبات أنه من خلال تغيير الطريقة التي يصبح بها المرء قاضياً، فإن العدالة هي التي تتغير.

إن إعادة النظر والتدقيق في إدارة المسار المهني للقضاة يمكن أن يمر عبر إصلاحها أو إلغائها. ولكن قد لا يكون ذلك كافياً. والدور الإشكالي الذي يضطلع به المدعون العامون هو جزء لا يتجزأ من هذه الإشكالية. يُطلق عليهم في أروقة المحاكم اسم «البوليس الكبير» (الشرطي الكبير). ومن خلالهم على وجه الخصوص، تُنفذ حالات عدم المساواة في المعاملة أمام

لا يمكن للخيارات التشريعية والسياسية المتبعة في السنوات الأولى لتونس ما بعد الاستقلال أن تفسر وحدها إخضاع المؤسسة التونسية. هناك أحداث تاريخية أخرى تستحق القدر نفسه من الاهتمام، باعتبارها ساهمت ليس في تشكيل هوية نظام الحكم فحسب، ولكنها ساهمت أيضاً في ترسيخ شكل المؤسسة القضائية على وجه التحديد في مرحلة ما بعد الاستقلال. وتمثل الحدث الأول في الحرب الأهلية التي قسمت البلاد في منتصف الخمسينيات، حيث شهدت الساحة مواجهة بين اثنين من زعماء الحركات الوطنية داخل حزب الدستور الجديد: من جهة الحبيب بورقيبة، رئيس الحزب؛ ومن جهة أخرى، صلاح بن يوسف، الأمين العام الذي اغتيل في فرانكفورت عام 1961. وقد رفض بن يوسف اتفاقية الحكم الذاتي الداخلي (الموقعة في 3 حزيران/يونيو 1955) التي أبرمها بورقيبة مع السلطات الاستعمارية الفرنسية. والشيء نفسه ينطبق على الانقلاب الفاشل الذي تم اكتشافه في كانون الأول/ديسمبر 1962. وتعرض بورقيبة، رئيس الجمهورية آنذاك، لانتقادات على إدارته للحرب التونسية الفرنسية في بنزرت (تموز/يوليو 1961)، والتي اعتُبر أنه كان بالإمكان تجنب الخسائر البشرية الفادحة الناجمة عنها. وأسفرت كل واقعة من هذه الوقائع عن محاكمات سريعة ومتحيزة، بحق مؤيدي بن يوسف والمشتبه بهم في الانقلاب العسكري. وحتى أثناء نظر العدالة الانتقالية في هذه القضايا بين عامي 2013 و2018، لم تتمكن المؤسسة القضائية من التطرق إلى هاتين القضيتين دون التخلص من أثر صراعات سياسية سابقة ومعاصرة. وقد ساهمت هذه الأحداث في تحويل سلطة القضاء إلى أداة لإضفاء الشرعية والطابع القانوني لعنف الدولة التعسفي.

لم تكلف السلطات التونسية نفسها عناء التدقيق في نظام الإدارة المهنية للقضاة الموروث عن السلطة الاستعمارية. ولم تترك مذكرات أحمد المستيري حول موضوع «تؤسسة العدالة» مجالاً للشك، حيث يقول فيها، كانت الحكومة التونسية حديثة العهد تسعى إلى الحصول على الشرعية في نظر القوة الاستعمارية السابقة من باب التبرير وجعلها تقبل حق الدولة الجديدة في محاكمة المواطنين الأوروبيين، وخاصة الفرنسيين، الذين كانوا خاضعين للمحاكم الفرنسية. فما هو المطلوب إذن لاقتناك هذا الاعتراف؟ تشير مذكرات المستيري إلى أن الشرعية كانت مرادفة للفظ «الحداثة»، وهي فكرة متأصلة في منظومة القوة الاستعمارية السابقة، ولهذا السبب تُرجم هذا السعي للحصول على الاعتراف، إلى قلة أو غياب تام لإعادة النظر في التراث الاستعماري.⁵ يمكن القول على نحو ما، أنهم أنهوا العمل الذي بدأه الفرنسيون، المتمثل في توحيد كامل لنظام العدالة من أجل إخضاعها بشكل أفضل. وأعرب ما في الأمر، أن سلطات ما بعد الاستقلال استوردت نظاماً غير مناسب في فرنسا، أثبت عدم فعاليته بعد وقت قصير من تطبيقه.

إن التوظيف عن طريق المسابقات واللجوء إلى حركة القضاة لم يحم تونس من خضوع السلطة القضائية للسلطة التنفيذية وخاصة لأجهزة الأمن. ومع ذلك، نادراً ما أثارت مطالب القضاة والمدافعين عن استقلال القضاء تساؤلات حول نظام إدارة الحياة المهنية للقضاة برمته، وغالباً ما ركزت احتجاجاتهم على الانتهاكات المعزولة. والأخطر من ذلك، كان هذا النظام بالنسبة لبعض الجهات الفاعلة والمراقبين في المجال القضائي، يبدو لهم بديهياً وبالتالي لم يكن موضع تساؤل البتة أو بشكل عرضي فحسب. وما كان يجذبهم إليه، أنه نظام يعرفونه ويفهمونه على الرغم من عيوبه، وحتى عندما تُحدّث هنا أو هناك مشاكل مع هذه الحركة أو هذا الفرد، فمن المثير للاهتمام أن النظام لم يتأثر بذلك ولم يطرح تساؤلات بشأنه، وكأنه نظام ضروري وفاضل في جوهره، وبالتالي يكفي أن تتوقف الاضطرابات والتدخلات ليكشف هذا النظام عن فضائله.

مشروعاً. إن تقديم الوعد بتغيير الإنسانية أكثر إثارة وتوحيداً من الوعد بتسجيل نقطة إضافية للنمو أو ببساطة من أن يكون الرئيس أقل سوءاً من التحالف القائم. وذلك لأن المشروع، حتى لو بدا مجنوناً، فهو قادر على حشد الناس أكثر من سياسة إصلاحية واقعية وبنّية. ومن نقاط قوة ظاهرة قيس سعيد أنه يعد بتجاوز كل الحدود التي حددها النقاش مسبقاً، حتى لو كانت نتيجة أفعاله بعيدة كل البعد عن وعده، وهذا إن وجدت أفعال أصلاً.

أخيراً، إذا كان لا بد من استخلاص درس واحد من هذه التجربة، فهو أنه من المهم تحديد الطواطم وكسرها وعدم التوقف أبداً عن وضعها محل فحص وتساؤل.

القانون. إذا كان المدعون العامون يشكلون صوت النظام وليس صوت القانون العام، فلينظر إذن إليهم باعتبارهم كذلك، فلماذا لا نضع ضباط الشرطة في مكانهم، بدلاً من إقامة تمثيلات من الكوميديا التراجيدية، في هيئة قاضي متحدث رسمي باسم المجمع السياسي البوليسي؟ ومن الضروري مساءلة بديهيّات أخرى مثل اختيار نظام «القانون المدني» أو «القانون العام». هل كان ذلك خياراً أم إرثاً استعمارياً، لم يخضع سوى لقليل من المساءلة؟

إذا كنا قد تعلمنا شيئاً من تاريخ 25 تموز/يوليو 2021 وانقلاب قيس سعيد، فذلك الشيء هو أنه يمكن للمواطنين التصويت ضد مصالحهم والإيمان بمشروع لا يمكن تصديقه، وبالتحديد لأنه لا يُصدق ولأن هناك

المراجع:

- Finance and Investment Promotion Ministry. "2021 Tunisian budget law (Draft) - mission of justice." 2020. [20%85%D8%A9%87%D9%85%D9%D9%/11-http://www.finances.gov.tn/sites/default/files/2020.pdf.84%84%D8%B9%D8%AF%D9%%D8%A7%D9](http://www.finances.gov.tn/sites/default/files/2020-08/2021%20Tunisian%20budget%20law%20(Draft)%20-mission%20of%20justice.pdf)
- Abdeljelil Bouguerra - عبد الجليل بوقرة. n.d. The history of justice of exception cases, state security court and the left. Tunisia, Tunisia. [القضاء الاستثنائي بتونس: محكمة أمن الدولة واليسار الجديد](https://www.researchgate.net/publication/354111111).
- Accords Franco-Tunisiens." n.d. Accessed September 14, 2022. http://fothman.free.fr/Accbitxt/Jur/tn_jur/tjur090357jud/ .[tnjur090357jud.html](http://fothman.free.fr/Accbitxt/Jur/tn_jur/tjur090357jud/)
- Accords Franco-Tunisiens: 3 Juin 1955 : Convention Sur La Coopération Administrative et Technique." n.d. Accessed May 24, 2023. http://fothman.free.fr/Accbitxt/Cult/tn_cult/tncult030655/tncult030655.html
- Accords Franco-Tunisiens: 9 Mars 1957 : Convention Judiciaire." n.d. Accessed May 24, 2023. http://fothman.free.fr/Accbitxt/Jur/tn_jur/tjur090357jud/tjur090357jud.html
- Ahmed, Nahla Mahmoud, and Alia Abd el Hamid Aref. 2019. "In Transitional Periods How Does Bureaucracy Work Steadily?" [.0027-2019-Review of Economics and Political Science 4 \(2\): 120-37](https://doi.org/10.1108/REPS-03-0027-2019-Review of Economics and Political Science 4 (2): 120-37). [https://doi.org/10.1108/REPS-03-0027-2019-Review of Economics and Political Science 4 \(2\): 120-37](https://doi.org/10.1108/REPS-03-0027-2019-Review of Economics and Political Science 4 (2): 120-37)
- Aïssa, Mohamed Salah Ben. 2016. "Pouvoir Judiciaire et Transition Politique En Tunisie." In Des Justices En Transition Dans Le Monde Arabe ? : Contributions à Une Réflexion Sur Les Rapports Entre Justice et Politique, edited by Éric Gobe, 115-38. Description Du Maghreb. Maroc: Centre Jacques-Berque. <http://books.openedition.org/cjb/764>
- Ajrout, Jamel. 2011. "L'indépendance de la justice en Tunisie." Revue française de droit constitutionnel n° 86 (2): 427-38. [.2-page-427.htm](https://www.cairn.info/revue-francaise-de-droit-constitutionnel-2011-2-page-427.htm)<https://www.cairn.info/revue-francaise-de-droit-constitutionnel-2011-2-page-427.htm>
- AlJazeera Arabic قناة الجزيرة, dir. 2022. ما وراء الخبر- الأزمة في تونس.. إلى أين يأخذ قيس سعيد القضاء؟. https://www.youtube.com/watch?v=Z9DKE_ERIaM
- Almond, Gabriel A. 1988. "Separate Tables: Schools and Sects in Political Science*" PS: Political Science & Politics 21 (4): 420-42. <https://doi.org/10.2307/420022>
- Andrieu, Kora. 2015. "La politique de la justice transitionnelle : concurrence victimaire et fragmentation du processus en Tunisie." Les Cahiers de la Justice 3 (3): 353-65. <https://doi.org/10.3917/cdlj.1503.0353>
- Arfaoui, Khemais. n.d. "جذور العدالة التونسية (1896 - 1928)." [https://academia-arabia.com/](https://academia-arabia.com/?lang=ar?66776/Details/2)
- Attesia TV, dir. 2020. Rendez Vous 9 S03 - Ep50 P02. <https://www.youtube.com/watch?v=UQa9-weWGkA>
- Auzary-Schmaltz, Nada, ed. 2014. La justice française et le droit pendant le protectorat en Tunisie. La justice française et le droit pendant le protectorat en Tunisie. Connaissance du Maghreb. Tunis: Institut de recherche sur le Maghreb contemporain. <http://books.openedition.org/irmc/465>
- Baczko, Adam. 2021. La guerre par le droit - Les tribunaux Taliban en Afghanistan - CNRS Editions. Logiques du désordre. Paris, France. <https://www.cnrseditions.fr/catalogue/relations-internationales/la-guerre-par-le-droit>
- Bancaud, Alain. 1989. "Une 'constance mobile' : la haute magistrature." Actes de la Recherche en Sciences Sociales 76 (1): 30-48. <https://doi.org/10.3406/arss.1989.2878>
- Belhassine, Olfa. 2019. "Rapport de l'IVD en Tunisie (1ère partie) : Un scanner de l'oppression." JusticeInfo.net (blog). April 30, 2019. <https://www.justiceinfo.net/fr/41289-rapport-ivd-tunisie-1ere-partie-scanner-oppression.html>
- Ben Achour, Mohamed-El Aziz. n.d. "La justice tunisienne avant 1956 : de la Driba au Palais de Justice." Leaders. Accessed May 22, 2023. <https://www.leaders.com.tn/article/32792-la-justice-tunisienne-avant-1956>
- Ben Achour, Sana. 2007. "La féminisation de la magistrature en Tunisie entre émancipation féminine et autoritarisme politique." L'Année du Maghreb, no. III (November): 55-74. <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.353>
- Ben Aïssa, Mohamed Salah. 2016. "Pouvoir Judiciaire et Transition Politique En Tunisie." In Des Justices En Transition Dans

- Le Monde Arabe ? : Contributions à Une Réflexion Sur Les Rapports Entre Justice et Politique, edited by Éric Gobe, 115–38. Description Du Maghreb. Maroc: Centre Jacques-Berque. <http://books.openedition.org/cjb/764>
- Bin Bilghayth, al-Shaybānī. 2002. al-Niḥm al-qaḥḥ al-bilād al-Tūnisīyah min sanat 1857 ilā sanat 1921. Dafḥis: .Maktabat al-Ḍīn
- Bioy, Xavier. 2018. “La VIe République : République Des Juges ?” In Demain, La Sixième République ?, edited by Henry Roussillon, 283–308. Actes de Colloques de l’IFR. Toulouse: Presses de l’Université Toulouse 1 Capitole. <http://books.openedition.org/putc/155>
- Blaise, Lilia. 2017. “Comprendre le débat sur la répression des violences contre les forces armées | Barr al Aman.” November 28, 2017. https://www.researchmedia.org/pj_loi_violence_forces_armees
- Boigeol, Anne. 1996a. “La mobilité professionnelle des magistrats : analyse sociologique des détachements et des mises à disposition.” *Bulletins de l’Institut d’Histoire du Temps Présent* 63 (1): 31–34. https://www.persee.fr/doc/ihtp_0247_num_63_1_1493_1996_0101
- 1996b. “La mobilité professionnelle des magistrats : analyse sociologique des détachements et des mises à disposition.” ———. https://www.persee.fr/doc/ihtp_0247_num_63_1_1493
- Boumediene, Malik. 2016. “Armée, police et justice dans la Tunisie contemporaine.” *Pouvoirs* 156 (1): 107–18. <https://doi.org/10.3917/pouv.156.0107>
- Bourdieu, Pierre. 1986. “La force du droit.” *Actes de la Recherche en Sciences Sociales* 64 (1): 3–19. <https://doi.org/10.3406/arss.1986.2332>
- The Force of Law: Toward a Sociology of the Juridical Field.” *Hastings Law Journal* 38 (5): 814. <https://doi.org/10.2307/1126000>. 1987. ———. https://repository.uchastings.edu/hastings_law_journal/vol38/iss5
- Le métier de sociologue: préalables épistémologiques. 5e éd. / contient un entretien avec Pierre Bourdieu; 2005. ———. Recueilli par Beate Kraus. Berlin ; New York: Mouton de Gruyter
- Bras, Jean-Philippe. 2016. “De l’État Légal à l’État de Droit ? Le Statut Constitutionnel de La Justice Au Maghreb.” In *Des Justices En Transition Dans Le Monde Arabe ? : Contributions à Une Réflexion Sur Les Rapports Entre Justice et Politique*, edited by Éric Gobe, 69–93. Description Du Maghreb. Maroc: Centre Jacques-Berque. <http://books.openedition.org/cjb/761>
- Brown, Nathan J. 1997a. *The Rule of Law in the Arab World: Courts in Egypt and the Gulf*. Cambridge Middle East Studies 6. Cambridge, U.K. ; New York, NY, USA: Cambridge University Press
- 1997b. *The Rule of Law in the Arab World: Courts in Egypt and the Gulf*. Cambridge Middle East Studies. New York: ———. Cambridge University Press
- Brumberg, Daniel. 2002. “Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy.” *Journal of Democracy* 13 (4): 56–68. <https://doi.org/10.1353/jod.2002.0064>
- Democratization versus Liberalization in the Arab World: Dilemmas and Challenges for U.S. Foreign Policy. 2005. ———. Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College
- Theories of Transition.” In *The Arab Uprisings Explained*, 29–54. New York Chichester, West Sussex: Columbia University Press. 2015. ———. <https://doi.org/10.7312/lync15884>
- Brumberg, Daniel, and Maryam Ben Salem. 2020. “Tunisia’s Endless Transition?” *Journal of Democracy* 31 (2): 110–24. <https://doi.org/10.1353/jod.2020.0025>
- Būqirrah, Abd al-Jalīl. 2017. Min tārīkh al-qaḥḥ al-istithnā bi-Tūnis: maḥkamāt amn al-dawlah wa-al-yasār al-jadīd Al-Ḍabāh al-Ḍīlā. Silsilat ḥfḥ al-buḥḥ wa-al-dirḥt. Tūnis: ., الطبعة الأولى. bayna layy al-dhir wa-kasar al-ḥim 1975-1968. Ḍr ḥfḥ, Brisbikt
- Canada, Supreme Court of. 2001a. “Supreme Court of Canada - SCC Case Information - Search.” January 1, 2001. <https://scc.lexum.com/scc-csc/scc-csc/en/item/108/index.do>
- 2001b. “Supreme Court of Canada - SCC Case Information - Search.” January 1, 2001. <https://scc-csc.lexum.com/scc-csc/scc-csc/en/item/108/index.do>

- Chaabane, Maher. 2020. "Bouderbala appelle à des peines alternatives pour les affaires de chèques en bois." Webdo (blog). [bouderbala-appelle-a-des-peines-alternatives-pour-les-affaires-de- /11/11/November 11, 2020. http://www.webdo.tn/2020 ./cheques-en-bois](http://www.webdo.tn/2020/11/11/November-11-2020-bouderbala-appelle-a-des-peines-alternatives-pour-les-affaires-de-cheques-en-bois)
- Chambre des députés. 2009. "Débats parlementaires de l'Assemblée Nationale Constituante: 8 avril 1956 au 1er juin 1959." Bardo: Centre de Recherches et d'Etudes Parlementaires - Chambre des Députés
- Chantiers de la recherche en sciences humaines et sociales sur le maghreb (XIXe-XXe siècles) nouveaux objets, nouvelles problématiques : \square amm \square m \square t. 2009. Chantiers et défis de la recherche sur le Maghreb contemporain. Paris : Tunis: Karthala ; .Institut de recherche sur le Maghreb contemporain
- Charle, Christophe. 1993. "État et magistrats." Actes de la Recherche en Sciences Sociales 96 (1): 39–48. <https://doi.org/10.3406/arss.1993.3039>
- Checks and Balances: Independence of Judiciary and Parliaments | IHEID." n.d. Accessed November 9, 2022. <https://www.graduateinstitute.ch/communications/news/checks-and-balances-independence-judiciary-and-parliaments>
- Chekir, Hafidha. 2007. "La justice politique en Tunisie." L'Année du Maghreb, no. III (November): 141–62. <http://journals.openedition.org/anneemaghreb/363#tocto3n2>
- 2e éd. Tunis: Centre de .1740-Cherif, Mohamed-Hédi. 2008. Pouvoir et société dans la Tunisie de H \square usayn bin \square Al \square i, 1705 .publication universitaire
- In , 9–43. "(1987-Chouikha, Larbi, and Éric Gobe. 2015. "I. La Tunisie de Bourguiba ou la modernisation autoritaire (1956 .Repères. Paris: La Découverte. <https://www.cairn.info/histoire-de-la-tunisie-depuis-l-independance--9782707178169-p-9.htm>
- Colombo, Silvia. 2018. Political and Institutional Transition in North Africa, Egypt and Tunisia in Comparative Perspective. .Routledge Studies in Middle Eastern Democratization and Government. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge
- Constitution de 1946, IVe République | Conseil constitutionnel. n.d. Accessed May 25, 2023. <https://www.conseil-constitutionnel.fr/les-constitutions-dans-l-histoire/constitution-de-1946-ive-republique>
- Curiosités Juridiques sur Twitter." n.d. Twitter. Accessed April 10, 2022. <https://twitter.com/CJuridiques/status/1513199802925912064>
- Dabbab, Mohammed. 1998. La justice en Tunisie: un siècle d'histoire judiciaire : essai : de 1856 jusqu'à la veille de l'indépendance. .Tunis: République tunisienne, Ministère de la justice, Centre d'études juridiques et judiciaires
- Du 21 Septembre 1973, Relatif à La Fixation Des Fonctions Exercées Par Les Magistrats de l'ordre Judiciaire 436-Décret N° 73" et à La Définition de Leurs Profils | DCAF Tunisie." n.d. Accessed September 2, 2022. <https://legislation-securite.tn/fr/.law/44686>
- Du 6 Août 1982, Portant Statut Général 70-Du 25 Mai 2011, Modifiant et Complétant La Loi N° 82 42-Décret-Loi N° 2011 .Des Forces de Sécurité Intérieure | DCAF Tunisie. n.d. Accessed April 21, 2023. <https://legislation-securite.tn/law/43565>
- Dépêche AFP. 2022. "En Tunisie, grève des magistrats après la révocation de 57 confrères." Le Monde.fr, June 6, 2022. [en-tunisie-greve-des-magistrats-apres-la-revocation-de-57- /06/06/https://www.lemonde.fr/afrique/article/2022 .confreres_6129105_3212.html](https://www.lemonde.fr/afrique/article/2022/en-tunisie-greve-des-magistrats-apres-la-revocation-de-57-06/06/https://www.lemonde.fr/afrique/article/2022.confreres_6129105_3212.html)
- Dictionnaire juridique : définitions, explications et correspondances (5e édition) - Fabien Bottini, Pierre-Olivier Chaumet - Bruylant - Grand format - Dalloz Librairie PARIS. n.d. Accessed April 24, 2023. [https://www.librairiedalloz.fr/livre/9782390133957-dictionnaire-juridique-definitions-explications-et-correspondances-5e-edition-fabien-bottini-pierre- ./olivier-chaumet](https://www.librairiedalloz.fr/livre/9782390133957-dictionnaire-juridique-definitions-explications-et-correspondances-5e-edition-fabien-bottini-pierre-olivier-chaumet)
- Dobry, Michel. 1986. Sociologie des crises politiques: la dynamique des mobilisations multisectorielles. Paris: Presses de la .Fondation nationale des sciences politiques
- 2020a. "Conjonctures fluides." In Dictionnaire des mouvements sociaux, 2e éd.:130–38. Références. Paris: Presses de . Sciences Po. <https://doi.org/10.3917/scpo.filli.2020.01.0130>
- 2020b. Conjonctures fluides. Vol. 2. Presses de Sciences Po. [https://www.cairn.info/dictionnaire-des-mouvements- . sociaux--9782724623550-page-130.htm](https://www.cairn.info/dictionnaire-des-mouvements-sociaux--9782724623550-page-130.htm)

- d.2) Conventions Signées à Paris Entre La France et La Tunisie) ; (1956-Dossier 1) Négociations Franco-Tunisiennes (1954)» (3 Juin 1955) ; (d.3) Protocole d'accord Sur l'indépendance et l'interdépendance (20 Mars 1956), Revendications... | Service Historique de La Défense.” n.d. Accessed September 17, 2022. <https://www.servicehistorique.sga.defense.gouv.fr/ark/492010>
- Dossier 1) Relations Franco-Tunisiennes : Dossier Du Conseil Supérieur Des Forces Armées Contenant La Chronologie Des)» Rapports Franco-Tunisiens (Septembre 1955-Décembre 1956), Situation Des Forces Françaises En Tunisie (1er Décembre 1956) ;... | Service Historique de La Défense.” n.d. Accessed September 14, 2022. <https://www.servicehistorique.sga.defense.gouv.fr/ark/492095>
- Dupret, Baudouin, and Jean Leca. 1997. “Le jeu des répertoires juridiques positif et islamique en Egypte: le droit, entre théorie critique, sociologie et anthropologie.” Paris, France
- El Mechat, Samya. 2001a. “Retour sur une difficile émancipation.” *Confluences Méditerranée* 36 (1): 171–83. <https://doi.org/10.3917/come.036.0171>
- 2001b. “Retour sur une difficile émancipation.” *Confluences Méditerranée* 36 (1): 171–83. <https://doi.org/10.3917/come.036.0171>
- Evaluation of Judicial Systems.” n.d. European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ). Accessed November 1, 2022.” <https://www.coe.int/en/web/cepej/cepej-work/evaluation-of-judicial-systems>
- Farcy, Jean-Claude. 2010. “Annuaire rétrospectif de la magistrature XIXe-XXe siècles.” Text. LIR3S Laboratoire Interdisciplinaire de Recherches Sociétés, Sensibilités, Soins UMR 7366 CNRS - uB. June 12, 2010. <https://annuaire-magistrature.fr/index.php?doossier=presentation&fichier=accueil>
- Clio@Themis. Revue “(1987-Quelques données statistiques sur la magistrature coloniale française (1837) .2011 .— .électronique d'histoire du droit, no. 4 (March). <http://journals.openedition.org/cliothemis/1367>
- In Devenir “(1908-Fillon, Catherine, Marc Boninchi, and Arnaud Lecompte. 2008. “Chapitre I. L'impossible concours (1830 juge, 13–79. *Droit et justice*. Paris cedex 14: Presses Universitaires de France. <https://www.cairn.info/devenir-juge--9782130565284-p-13.htm>
- FTDES. n.d. “Étude: Pensée sociale et résonances avec l'extrémisme - FTDES.” <https://ftdes.net/> (blog). Accessed December 13, 2020. <https://ftdes.net/etude-pensee-sociale-et-resonances-avec-lextrémisme>
- Lessons from Tunisia's Rebel Judge.” *Legal Agenda* : (2015-Ghamroun, Samer. 2015. “In Memory of Mokhtar Yahyaoui (1952 2015-lessons-from--(blog). November 29, 2015. <https://english.legal-agenda.com/in-memory-of-mokhtar-yahyaoui-1952/tunisiens-rebel-judge>
- Gibson, Edward L. 2012. *Boundary Control: Subnational Authoritarianism in Federal Democracies*. Cambridge Studies in Comparative Politics. Cambridge: University Press
- Ginsburg, Tom, and Tamir Moustafa. 2008. “Rule by Law: The Politics of Courts in Authoritarian Regimes.” Cambridge University Press. <https://summit.sfu.ca/item/15130>
- Gobe, Éric. 2011. “Les avocats tunisiens dans la Tunisie de Ben Ali : économie politique d'une profession juridique.” *Droit et* [3-page-733.htm-2011-societe n° 79 \(3\): 733–57](https://www.cairn.info/revue-droit-et-societe1_3-page-733.htm-2011-societe-n-79-3-733-57). [https://www.cairn.info/revue-droit-et-societe1_3-page-733.htm-2011-societe n° 79 \(3\): 733–57](https://www.cairn.info/revue-droit-et-societe1_3-page-733.htm-2011-societe-n-79-3-733-57). [https://www.cairn.info/revue-droit-et-societe1_3-page-733.htm-2011-societe n° 79 \(3\): 733–57](https://www.cairn.info/revue-droit-et-societe1_3-page-733.htm-2011-societe-n-79-3-733-57)
- La structure sociale du barreau tunisien dans les années 2000. Les avocats entre massification, mondialisation et régime politique autoritaire.” *SociologieS*, May. <http://journals.openedition.org/sociologies/4044>
- In Les avocats en Tunisie “(1989-L'organisation de la profession d'avocat d'un autoritarisme à un autre (1956 .5) .2013 .— .Hommes et sociétés. Paris: Karthala. <https://www.cairn.info/les-avocats-en-tunisie-de-la-colonisation-a-la-revolution-1883-9782811110567-p-159.htm>
- Karthala. <https://www.karthala.com/hommes-et-societes-changement-social-et-developpement/2758-les-avocats-en-tunisie-de-la-colonisation-a-la-revolution-1883>
- Gobe, Eric. 2016. Introduction. *Justice et politique dans le monde arabe entre autoritarisme, réforme et révolution*. <https://doi.org/10.4000/books.cjb.620>
- Gobe, Éric, ed. 2016. *Des justices en transition dans le monde arabe ? : Contributions à une réflexion sur les rapports entre*

- justice et politique. Des justices en transition dans le monde arabe ? : Contributions à une réflexion sur les rapports entre justice et politique. Description du Maghreb. Maroc: Centre Jacques-Berque. <http://books.openedition.org/cjb/753>
- Gobe, Eric. 2019. "Refonder Le Conseil Supérieur de La Magistrature Dans La Tunisie Post-Ben Ali : Corporatismes Juridiques et Nouveaux Arrangements Institutionnels." *Droit et Société, Le droit à l'épreuve des algorithmes*, 3 (103): 629–48. <https://doi.org/10.3917/drs1.103.0629>
- GOBE Eric (dir.). 2019. *Justice et Réconciliation Dans Le Maghreb Post-Révoltes Arabes* - Karthala. <https://www.karthala.com/hommes-et-societes-sciences-economiques-et-politiques/3336-justice-et-reconciliation-dans-le-maghreb-post-revoltes-arabes-9782811126957.html>
- Guarascio, Francesco. 2022. "Dozens of Firms to Make Cheap Version of Merck COVID Pill for Poorer Nations." Reuters, January 20, 2022, sec. Healthcare & Pharmaceuticals. <https://www.reuters.com/business/healthcare-pharmaceuticals/merck-covid-pill-/20-01-molnupiravir-be-produced-by-27-drugmakers-2022>
- Guerra, Alice, and Claudio Tagliapietra. 2017. "Does Judge Turnover Affect Judicial Performance? Evidence from Italian Court 0098261X.2016.1209448/Records." *Justice System Journal* 38 (1): 52–77. <https://doi.org/10.1080>
- Haddad, Mohamed. 2020. "Police et justice, les talons d'Achille de la jeune démocratie tunisienne." *Le Monde.fr*, December 16, [police-et-justice-les-talons-d-achille-de-la-jeune-democratie-/16/12/2020](https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020_tunisienne_6063630_3212.html). https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020_tunisienne_6063630_3212.html
- Hentati, Fatma. 2020. "Thouraya Jeribi, ministre de la Justice et des Droits de l'Homme : Les révélations d'un programme (Vidéo)." Site d'information. Leaders. June 18, 2020. <https://www.leaders.com.tn/article/30133-thouraya-jeribi-ministre-de-la-justice-et-des-droits-de-l-homme-les-revelations-d-un-programme-video>
- .Tūnis: Dūr Saḥar lil-Nashr .(1881-Ḥarfūwī, Khamūs. 2018. *Judhūr al-qaḍā al-Ḥadal fī Tūnis* (1956
- International Development Law Organization, dir. 2017. *Independence of the Judiciary and Why Parliaments Should Care*. <https://www.youtube.com/watch?v=7pgOifAgT2Q>
- IREF, Institut pour la Justice. n.d. "Personnel de justice Une analyse comparative des statuts et des effectifs dans 7 pays." IREF Europe. Accessed December 11, 2020. <https://fr.irefeurope.org/3187>
- Israël, Liora. 2009. Review of Review of Devenir Juge. Modes de Recrutement et Crise Des Vocations de 1830 à Nos Jours, by Catherine Fillon, Marc Boninchi, and Arnaud Lecompte. *Revue d'histoire Moderne et Contemporaine* (1954-) 56 (4): 248–50. <http://www.jstor.org/stable/25677004>
- Issam Yahyaoui - Justice commerciale, vingt-cinq ans après: L'inévitable refonte!" n.d. Leaders. Accessed September 2, 2022." <https://www.leaders.com.tn/article/29956-issam-yahyaoui-justice-commerciale-vingt-cinq-ans-apres-l-inevitable-refonte>
- Jamal, Amaney A. 2007. *Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World*. Course Book. Princeton, N.J.: Princeton University Press
- Jamal, Amaney, and Mark Tessler. 2008. "The Democracy Barometers (Part II): Attitudes in the Arab World." *Journal of Democracy* 19 (1): 97–111. <https://doi.org/10.1353/jod.2008.0004>
- Jean, Jean-Paul. 2018a. "L'évolution du statut du magistrat entre 1918 et 1958 : la justice dans l'État, avant la justice dans l'État de droit." *Les Cahiers de la Justice* 1 (1): 143–62. <https://doi.org/10.3917/cdlj.1801.0143>
- 2018b. "L'évolution du statut du magistrat entre 1918 et 1958 : la justice dans l'État, avant la justice dans l'État de .——— droit." *Les Cahiers de la Justice* N° 1 (1): 143–62. https://www.cairn.info/article.php?ID_ARTICLE=CDLJ_1801_0143
- Judge - Professional Judges in the Common-Law Tradition | Britannica." n.d. Accessed November 8, 2022. <https://www.britannica.com/topic/judge-law/Professional-judges-in-the-common-law-tradition>
- Justice / Portail / La Justice Dans l'Histoire." n.d. Accessed February 9, 2022. <http://www.justice.gouv.fr/histoire-et-/patrimoine-10050/la-justice-dans-l-histoire-10288>
- Justice / Portail / Les Mots-Clés de La Justice - Lexique." n.d. Accessed February 9, 2022. <http://www.justice.gouv.fr/les-mots-cles-de-la-justice-lexique-11199/#alpha>

- Justice / Portail / L'œuvre Révolutionnaire : Les Fondements de La Justice Actuelle." n.d. Accessed February 9, 2022. <http://www.justice.gouv.fr/histoire-et-patrimoine-10050/la-justice-dans-lhistoire-10288/oeuvre-revolutionnaire-les-fondements-de-la-justice-actuelle-11909.html>
- La Jonkaire, Charles de Auteur du texte. 1913a. Le rôle de la protection française vis-à-vis de la justice religieuse en Tunisie / par Charles de La Jonkaire,... <https://bibliotheque-numerique.diplomatie.gouv.fr/ark:/12148/bpt6k58064480>
- 1913b. Le rôle de la protection française vis-à-vis de la justice religieuse en Tunisie / par Charles de La Jonkaire,... .——— <https://bibliotheque-numerique.diplomatie.gouv.fr/ark:/12148/bpt6k58064480>
- La justice sous la monarchie." n.d. justice.gouv.fr. Accessed February 9, 2022. <http://www.justice.gouv.fr/histoire-et-patrimoine-10050/la-justice-dans-lhistoire-10288/la-justice-sous-la-monarchie-11910.html>
- Debate. Accessed November 27, 2020. قراءة تحليلية لتوصيات هيئة الحقيقة والكرامة لإصلاح المنظومة القضائية. La Roujou3, dir. n.d. <https://www.facebook.com/laroujou3/videos/1019704291874186>
- Lakhal, Malek, and Audrey Pluta. 2021. "Police Unions and Political Developments in Tunisia: Interview with Audrey Pluta." Arab Reform Initiative, September. <https://www.arab-reform.net/publication/police-unions-and-political-developments-in-tunisia-/interview-with-audrey-pluta>
- ./L'ARBRE QUI CACHE LA FORET – NACHAZ." n.d. Accessed June 23, 2022. <http://nachaz.org/larbre-qui-cache-la-foret>
- Le CSM met fin au détachement de magistrats à Carthage et la Kasbah." n.d. Radio SHERMS FM. Accessed February 9, 2023. https://www.shemsfm.net/fr/actualites_tunisie-news_news-nationales/295241/le-csm-met-fin-au-detachement-de-magistrats-a-carthage-et-la-kasbah
- Le Monde.fr. 1957. "Le gouvernement tunisien organise la « relève » de la justice française," June 25, 1957. https://le-gouvernement-tunisien-organise-la-releve-de-la-justice-/25/06/www.lemonde.fr/archives/article/1957_francaise_2317416_1819218.html
- La première application de la convention judiciaire franco-tunisienne," June 24, 1958. <https://www.lemonde.fr/> .1958 .——— https://www.lemonde.fr/la-premiere-application-de-la-convention-judiciaire-franco-tunisienne_2306610_1819218.html/24/06/archives/article/1958
- Enquête préliminaire, instruction : les différences," July 21, 2010. <https://www.lemonde.fr/societe/> .2010 .——— https://www.lemonde.fr/enquete-preliminaire-instruction-les-differences_1390539_3224.html/21/07/article/2010
- Levitsky, Steven, and Lucan Ahmad Way. n.d. "Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism." Journal of Democracy. Accessed November 22, 2022. <https://www.journalofdemocracy.org/articles/elections-without-democracy-the-rise-of-competitive-authoritarianism>
- Du 24 Juillet 1968, Portant Refonte Du Code de Procédure Pénale | DCAF Tunisie." n.d. Accessed August 30, 23-Loi N° 68" .2022. <https://legislation-securite.tn/fr/law/41027>
- Du 9 Septembre 1957 (13 Safar 1377), Proclamant l'état d'urgence Dans Certains Gouvernorats | DCAF Tunisie. 29-Loi N°57 .n.d. Accessed July 7, 2023. <https://legislation-securite.tn/fr/law/43794>
- Lynch, Marc, Jillian Schwedler, and and Sean Yom. 2022. The Political Science of the Middle East: Theory and Research Since the Arab Uprisings. Oxford, New York: Oxford University Press
- Malgré La Signature Du Décret Relatif Au Mouvement Annuel Des Magistrats : Le Conseil Supérieur de La Magistrature En Colère | La Presse de Tunisie." n.d. Accessed October 18, 2020. <https://lapresse.tn/41799/malgre-la-signature-du-decret-relatif-au-mouvement-annuel-des-magistrats-le-conseil-superieur-de-la-magistrature-en-colere>
- Manḍar, Adnān. 2003. Istirḥāq al-haymanah: al-ḍimḍyah al-Faransiyah wa-al-muḍassasāt al-Tūnisīyah. Al-Ḍabḥah 1. Ḍafḍqis: Dḍr Muḍammad Alil-Nashr
- marsadtunisia. 2022. "Mouvement dans le corps des magistrats : Hatem Mziou appelle à faire preuve de sagesse." Marsad [mouvement-dans-le-corps-des-/15/09/Tunisia](https://www.observatoire-securite.tn/fr/2022/magistrats-hatem-mziou-appelle-a-faire-preuve-de-sagesse) (blog). September 15, 2022. <https://www.observatoire-securite.tn/fr/2022/magistrats-hatem-mziou-appelle-a-faire-preuve-de-sagesse>
- Martinage, Renée. 2010. "Quelques Éléments d'une Culture Commune Des Magistrats Au XIXe Siècle." In , edited by Hervé .Leuwers, 161–79. Bruxelles: Archives Générales du Royaume. <http://www.just-his.be/eprints/2762>

- blog). April 12, 2017. <https://kapitalis.com/anbaa-> "أبناء تونس" Marzouki, Rim. 2017. "أجور القضاة في قبضة الوزير والمتفقد العام!" <https://doi.org/10.1515/rle-2015-0024> /12/04/tounes/2017-أجور-القضاة-في-قبضة-الوزير-والمتفقد-.
- Masri, Safwan M. 2017. Tunisia: An Arab Anomaly. New York, USA: Columbia University Press
- Melcarne, Alessandro, and Giovanni B. Ramello. 2015a. "Judicial Independence, Judges' Incentives and Efficiency." *Review of Law & Economics* 11 (2): 149–69. <https://doi.org/10.1515/rle-2015-0024>
- 2015b. "Judicial Independence, Judges' Incentives and Efficiency." *Review of Law & Economics* 11 (2): 149–69. <https://doi.org/10.1515/rle-2015-0024>
- Melton, James, and Tom Ginsburg. 2014a. "Does De Jure Judicial Independence Really Matter?: A Reevaluation of Explanations for Judicial Independence." *Journal of Law and Courts* 2 (2): 187–217. <https://doi.org/10.1086/676999>
- 2014b. "Does De Jure Judicial Independence Really Matter?: A Reevaluation of Explanations for Judicial Independence." *Journal of Law and Courts* 2 (2): 187–217. <https://doi.org/10.1086/676999>
- Messick, Richard E. 2015. "Uncorking the Bottlenecks: Using Political Economy Analysis to Address Court Delay." U4 Brief 2015:10. <https://www.cmi.no/publications/5847-using-political-economy-analysis-to-address-court>
- Milburn, Philip, Katia Kostulski, and Denis Salas. 2010. Les procureurs. Presses Universitaires de France. <https://doi.org/10.3917/puf.sala.2010.01>
- Ministère de La Justice - Archives-Judiciaires : Magistrats." n.d. Accessed September 17, 2022. <http://www.archives-judiciaires.justice.gouv.fr/index.php?article=15159&rubrique=10774&ssrubrique=10826>
- minorityrights. 2022. "Abolir Les Séquelles de l'esclavage : « Atig » plus Jamais." Minority Rights Group. January 23, 2022. <https://minorityrights.org/2022/atig-no-more-fr/23/01/>
- Mnaouar, Maryam. n.d. "Facebook." Social Network. Facebook. Accessed December 23, 2020. <https://www.facebook.com/mnaouar.maryam/posts/10225508509604780>
- Mohamed Ennaceur sollicité pour le règlement de la crise du Conseil supérieur de la magistrature." n.d. Espace Manager." Accessed November 12, 2020. <https://www.espacemanager.com/mohamed-ennaceur-sollicite-pour-le-reglement-de-la-crise-du-conseil-superieur-de-la-magistrature>
- Mosaique FM, dir. 2023. صواب: "ملف نور الدين بوطار.. الفاشوش في حكم قراقوش!" <https://www.youtube.com/watch?v=yImE1gOckkU>
- Munoz-Pérez, Francisco, and Michèle Tribalat. 1993a. "Perspectives de Carrière et Évolution Du Corps Des Magistrats, 1990-2030." *Population (French Edition)* 48 (1): 27–62. <https://doi.org/10.2307/1534125>
- 2030-1993b. "Perspectives de Carrière et Évolution Du Corps Des Magistrats, 1990-2030." *Population (French Edition)* 48 (1): 27–62. <https://doi.org/10.2307/1534125>
- Noureddine, Ali. 2014. "La Cour d'appel de Tunis : Une Création Tardive (Juin 1941)." In *La Justice Française et Le Droit Pendant Le Protectorat En Tunisie*, edited by Nada Auzary-Schmaltz, 107–22. *Connaissance Du Maghreb*. Tunis: Institut de recherche sur le Maghreb contemporain. <http://books.openedition.org/irmc/481>
- Olivier PLUEN. 2011. "L'inamovibilité des magistrats: un modèle?" *Droit public*, Paris, France: Université Panthéon-Assas
- Patrick Low and Alexander Keck. 2004. "Special and Differential Treatment in the WTO: Why, When and How?" Staff Working Paper ERSD-2004-03. Geneva: Economic Research and Statistics Division, WTO. https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd200403_e.doc
- Pereira, Anthony W. 2005. *Political (in)Justice: Authoritarianism and the Rule of Law in Brazil, Chile, and Argentina*. Pitt Latin American Series. Pittsburgh, Pa.: University of Pittsburgh Press
- Panel, Sabine. 2015. "Espaces Autoritaires, Espaces (in)Justes ?" *Justice Spatiale - Spatial Justice*, no. 8 (April). <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01418270>
- Posner, Richard A. 1993. "What Do Judges and Justices Maximize? (The Same Thing Everybody Else Does)." *Supreme Court Economic Review* 3: 1–41. <https://www.jstor.org/stable/1147064>

- Publication d'une Étude Du CSM Sur La Mobilité Des Magistrats | Conseil Supérieur de La Magistrature." n.d. Accessed February 9, 2022. <http://www.conseil-superieur-magistrature.fr/publications/etude-du-csm/publication-dune-etude-du-csm-sur-la-mobilite-des-magistrats>
- “Razai, Sara. 2020. “The Role and Significance of Judges in the Arab Middle East: An Interdisciplinary and Empirical Study Réseau d’observation de La Justice Tunisienne En Transition Rapport No 1.” n.d. Issuu. Accessed December 11, 2020. https://www.issuu.com/avocatssansfrontieres/docs/asf_tun_rapportroj2012_fr
- Résidence générale de la République française en Tunisie. 1922. “Rapport au Président de la République sur la situation de rapport-au-/31/12/la Tunisie en 1921.” Tunisie: Ministère français des affaires étrangères. <https://mehdi.name/fr/2018-president-de-la-republique-sur-la-situation-de-la-tunisie-en-1921/> https://mehdi.name/fr/pdf/Rapport_sur_La_Tunisie_1921.pdf
- Robins, Simon, Paul Gready, and Taylor & Francis. 2023a. Transitional Justice in Tunisia: Innovations, Continuities, Challenges. .Transitional Justice. Abingdon, Oxon ; New York, NY: Routledge
- 2023b. Transitional Justice in Tunisia: Innovations, Continuities, Challenges. Transitional Justice. Abingdon, Oxon ; New York, NY: Routledge
- ROUSSELET, MARCEL. 1965. “L’AVANCEMENT DANS LA MAGISTRATURE AU XIX e SIÈCLE.” Revue Des Deux Mondes (1829 <http://www.jstor.org/stable/44591272> .204–192 ,(1971
- Saada, Raoul Auteur du texte. 1928. Essai sur l’oeuvre de la justice française en Tunisie / par Raoul Saada,... ; Préface de M. Paul Pic. <https://bibliotheque-numerique.diplomatie.gouv.fr/ark:/12148/bpt6k9962445>
- Saurin, Jules Auteur du texte. 1894. Manuel de l’émigrant en Tunisie : modes de culture et renseignements pratiques / par Jules Saurin... <https://bibliotheque-numerique.diplomatie.gouv.fr/ark:/12148/bpt6k1183738d>
- .Scott, James C. 2008. Domination and the Arts of Resistance: Hidden Transcripts. New Haven, CT: Yale University Press
- Selection and Promotion of Judges – New Challenges.” n.d. Accessed November 8, 2022. <https://ecpr.eu/Events/Event/PanelDetails/6940>
- Study Finds Wikipedia Influences Judicial Behavior.” n.d. MIT News | Massachusetts Institute of Technology. Accessed October 28, 2022. <https://news.mit.edu/2022/study-finds-wikipedia-influences-judicial-behavior-0727>
- Thenoz, Étienne. 2020. “Gestion des usages des technologies numériques dans les organisations : une approche qualitative par le contrôle organisationnel et les chartes informatiques.” Systemes d’information management Volume 25 (3): 51–86. <https://www.cairn.info/revue-systemes-d-information-et-management-2020-3-page-51.htm>
- .Tilly, Charles. 2007. Democracy. New York: Cambridge University Press
- Tom Ginsburg. 2013. “The Tunisian Judicial Sector: Analysis and Recommendations.” Working paper No. 5, June 2013. Consolidating the Arab Spring: Constitutional Transition in Egypt and Tunisia. International IDEA & The Center for Ginsburg_5/05/Constitutional Transitions at NYU Law. www.constitutionaltransitions.org/wp-content/uploads/2017/05/Judiciary.pdf
- Revue d’histoire du XIXe siècle. “(1815-Tort, Olivier. 2014. “La magistrature française face aux deux Restaurations (1814 Société d’histoire de la révolution de 1848 et des révolutions du XIXe siècle, no. 49 (December): 93–107. <https://doi.org/10.4000/rh19.4749>
- Tunisia: Arbitrary Dismissals a Blow to Judicial Independence.” 2022. Amnesty International. June 10, 2022. <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/06/tunisia-arbitrary-dismissals-a-blow-to-judicial-independence/>
- .Tunisia Kitābat al-Dawlah lil-Adl. 1966. al-Qaḍīyah baḍā’ah ḍaḥr sanawāt. Tunis]: Kitābat al-Dawlah lil-Adl and Tunisia Majlis al-Nuwwāb Maktab al-Buḥṭh wa-al-Dirāsāt al-Parlāmānīyah -الدراسات والبحوث والدراسات البرلمانية- Tunisia Barlamānīyah. 2006. al-Manḥāḥ al-qaḍīyah al-Tūnisīyah: waḥḍ al-yawm al-dirāsāt al-khāḥimīyah, al-irbiḥīyah 22 Ffr 2006. Silsilat Dirāsāt barlamānīyah ; al-ḍadad 5. Tūnis: al-Jumhūrīyah al-Tūnisīyah, Majlis al-Nūwāb, Maktab al-Buḥṭh wa-al-Dirāsāt al-Barlamānīyah
- Tunisie: Accord Sur La Promotion Automatique Des Magistrats.” n.d. Babnet. Accessed September 2, 2022. <https://www.babnet.tn/>

babnet.net/cadredetail-53700.asp

Tunisie : Défendre l'indépendance de la justice." 2021. International Commission of Jurists (blog). December 9, 2021. <https://www.icj.org/fr/tunisie-defendre-lindependance-de-la-justice>

Tunisie : Hammadi Rahmani publie la liste des 49 magistrats concernés par la décision du Tribunal administratif." 2022. Gnet news. August 11, 2022. <https://news.gnet.tn/tunisie-hammadi-rahmani-publie-la-liste-des-49-magistrats-concernes-par-la-decision-du-tribunal-administratif>

Tunisie : Le CSM met fin au détachement des magistrats au sein de la présidence de la république, la présidence du gouvernement, les ministères et autres instances." 2021. Gnet news (blog). June 9, 2021. <https://news.gnet.tn/tunisie-le-CSM-met-fin-au-detachement-des-magistrats-au-sein-de-la-presidence-de-la-republique-la-presidence-du-gouvernement-les-ministeres-et-autres-instances>

Tunisie : Les révocations arbitraires de magistrats, un coup dur contre l'indépendance de la justice." 2022. Human Rights Watch" [tunisie-les-revocations-arbitraires-de-magistrats-un-coup-dur-contre-lindependance](https://www.hrw.org/fr/news/2022/tunisie-les-revocations-arbitraires-de-magistrats-un-coup-dur-contre-lindependance) (blog). June 10, 2022. [https://www.hrw.org/fr/news/2022](https://www.hrw.org/fr/news/2022/tunisie-les-revocations-arbitraires-de-magistrats-un-coup-dur-contre-lindependance)

Vauchez, Antoine. 2006. "La justice comme « institution politique » : retour sur un objet (longtemps) perdu de la science [2-page-491.htm-2006-https://www.cairn.info/revue-droit-et-societe1](https://www.cairn.info/revue-droit-et-societe1) .506-491 : (2) 64-politique." Droit et societe n°63

Voorhoeve, Maaik. 2017. "Production judiciaire des normes et vigilance de la société civile : Le cas de la sexualité en Tunisie." L'Année du Maghreb, no. 16 (June): 341-58. <http://journals.openedition.org/anneemaghreb/3114>

Wang, Yuhua. 2013a. "Court Funding and Judicial Corruption in China." The China Journal 69: 43. https://www.academia.edu/2215823/Court_Funding_and_Judicial_Corruption_in_China

2013b. "Court Funding and Judicial Corruption in China." The China Journal 69 (January): 43-63. <https://doi.org/10.1086/668803>

Watch | Facebook." n.d. Accessed March 1, 2023. <https://www.facebook.com/watch?v=3407720492811019>

Wenar, Leif. 2021. "John Rawls." In The Stanford Encyclopedia of Philosophy, edited by Edward N. Zalta, Summer 2021. Metaphysics Research Lab, Stanford University. <https://plato.stanford.edu/archives/sum2021/entries/rawls>

WJP Rule of Law Index." n.d. Accessed September 17, 2022. <https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index>

n.d. Accessed November 8, 2022. <https://www.irz-dialogue-afroallemand.de/2-justizreform-ar/ben-abbes2/30-41-06-30-09-ar/2020> "التقاضي عبر الإجراءات الالكترونية في القانون التونسي"

n.d. Institut Supérieur de la Magistrature (blog). Accessed November 26, 2020. <http://www.ism-justice.tn> "التكوين الأساسي - الملحقون القضائيون"

Legal Agenda (blog). October 24, 2022. "الجوع ولا قضاء الخضوع؛ مذكرات مرافق (11) الحراك القضائي يحول الاستفتاء من ستارة إلى منبر" <https://legal-agenda.com>

n.d. "القانون عدد 29 لسنة 1967 المؤرخ في 14 جويلية 1967 المتعلقة بنظام القضاء والمجلس الأعلى للقضاء والقانون الأساسي للقضاة." Accessed November 26, 2020. http://wrcati.cawtar.org/preview.php?type=law&ID=197#_ftn16

Legal Agenda (blog). January 2012. "القضاة التونسيون بين السلطة والجمعية والنقابة: ماذا تعلمنا التعددية التمثيلية داخل الجسم القضائي؟" <https://legal-agenda.com>

المجلس الأعلى للقضاء. n.d. "معايير الحركة القضائية لسنة 2020-2021." Accessed April 25, 2023. <http://www.csm.nat.tn> "معايير الحركة القضائية لسنة 2020-2021"

Marsad Tunisia. September 27, 2018. <https://www.observatoire-securite.tn/ar/2018> "المحاكم في تونس.. ماهي أصنافها؟ كم عددها؟ وأين مقراتها؟ (2/1)." 2018.

Accessed September 21, 2020. <https://ultratunisia.ultrasawt.com> "الترا تونس. n.d."

Legal Agenda (blog). January 7, 2021. <https://legal-agenda.com> "بطاقات قضائية من دفاتر إحصائية لم تُقرأ" 2021.

Legal Agenda." n.d. Accessed November 2, 2022. <https://legal-agenda.com> "بطاقات قضائية من دفاتر إحصائية لم تُقرأ"

- blog). January 14, 2016. جريدة الخبر، 2016. <https://lexpertjournal.net>
- Accessed September 21, 2020. <https://www.tuess.com/assarih/178997>. n.d. ثورس. "تفاصيل وأسماء حركة القضاة للسنة القضائية 2020-2021 (الجزء الثاني)." <https://www.tuess.com/assarih/178997>
- Accessed September 21, 2020. <https://www.tuess.com> "تورس : نتائج البحث عن : حركة القضاة لسنة الرتبة"
- Accessed November 10, 2022a. جدلية - Jadaliyya - Jadaliyya. "القضاة التونسيون بين السلطة والجمعية والنقابة" جدلية. <https://www.jadaliyya.com/Details/25326>
- Accessed October 26, 2022b. جدلية - Jadaliyya. "القضاة التونسيون بين السلطة والجمعية والنقابة" جدلية. <https://www.jadaliyya.com/Details/25326>
- Accessed November 2, 2022. <https://legal-agenda.com> | "جغرافية المحاكم: حصاد الترضيات"
- RadioMosaiqueFM. March 8, 2023. <https://www.mosaiquefm.net/ar>. "جفال: جودة الخدمات المسداة للمتقاضين لا تتحقق إلا بقضاء مرقم"
- Legal Agenda (blog). July 7, 2022. <https://legal-agenda.com>. "دستور سعّيد: القضاء من سلطةٍ إلى وظيفةٍ أو وصفةٍ في نسف استقلال القضاء"
- Facebook Live | Facebook." June 28, 2021. "روضة قرافي الرئيسة الشرفية لجمعية القضاة التونسيين للحديث عن وضعية القضاء. 2021." https://www.facebook.com/watch/live/?v=495909511516371&ref=watch_permalink
- n.d. Accessed September 26, 2020. <https://ar.tunisienumerique.com/?p=36487>. "فيديو- جمعية القضاة: إعتصام عدد من القضاة احتجاجاً على الحركة القضائية لسنة 2012 - تونس - أخبار تونس"
- Accessed February 12, 2023. <https://www.tuess.com/alfajrnews/3583>. n.d. تورس. "قاضي تونسي ضمن فريق التحقيق في اغتيال الحريري"
- RadioMosaiqueFM. May 23, 2023. <https://www.mosaiquefm.net/ar>. "قيس سعّيد: لا بدّ من الإحاطة بالقضاة الشبان حتى لا تحصل تجاوزات"
- n.d. Accessed November 8, 2022. <https://trendat.alnfaee.net/post/214041>. "كم عدد القضاة في تونس - تريندات 2022"
- n.d. Leaders. Accessed November 1, 2022. <https://ar.leaders.com.tn/>. "مؤتمر ليلة القدر (23 أوت 1946) أو مؤتمر المطالبة بالاستقلال"
- n.d. مجلس النواب. "مناقشات المجلس القومي التأسيسي" الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 7: 182-88.
- مددوح، رنا. 2023. "محاولات لاحتواء أزمة «المحامين» في مطروح قبل ساعات من «الاستئناف» على حبسهم.. وتحركات نحو المحافظة للضامن". Online news website. [https://www.madamasr.com/ar/2023/21/01/January 21, 2023](https://www.madamasr.com/ar/2023/21/01/January%2021%2C2023)
- Legal Agenda (blog). January 7, 2021. "القضاء الجزائي كساحة جديدة للمعارك السياسية: الأسباب عديدة، والجميع خاسرون". <https://legal-agenda.com>
- n.d. RadioMosaiqueFM. Accessed October 28, 2022. "موفد الاتحاد الدولي للقضاة: المؤشرات في تونس تنبئ بضرر استقلالية القضاء". <https://www.mosaiquefm.net/ar>
- n.d. Accessed September 26, 2020. <https://www.babnet.net/cadredetail-54226.asp>. "نتائج الحركة القضائية لسنة 2012 / 2013"
- December 14, 2020. <https://www.facebook.com/ASF.Tunisie/videos/214142673502213>. "ندوة صحفية: لا مصالحة بدون محاسبة - تقييم سنتين من أداء الدوائر الجنائية المختصة، وآفاقها"
- n.d. Accessed November 8, 2022. <https://www.justice.gov.tn/index.php?id=247>. "وزارة العدل : إحصائيات"
- n.d. Accessed November 1, 2022a. <https://www.justice.gov.tn/index.php?id=569>. "وزارة العدل : العدالة الرقمية"
- n.d. Accessed October 28, 2022b. <https://www.justice.gov.tn/index.php?id=569>. "————"

الحواشي

- 1 بالنسبة للكتابة الشاملة: من المعروف أن المجال القضائي في تونس ظل «ذكوريًا» تمامًا إلى غاية عام 1968، أي حتى بعد سنوات عدة من الفترة التي تغطيها هذه المقالة. ومن ثم فإن غياب الكتابة الشاملة (التي تشمل القضاة من النساء) هو في الحقيقة انعكاس للواقع (الحزين). وقد تطرقت سناء بن عاشور إلى مسألة تأنيث القضاء في مقالتها (المذكورة في المراجع أدناه)، نذكر منها هذا المقتطف: «في تونس، بدأت حركة القضاء في سنة 1967-1968 بدخول أول خريجة، الحائزة على الإجازة الحديثة في القانون»، وفقاً لما ذكرته سناء بن عاشور (2007).
- 2 «إدراج» 2477 قاضيا في قانون المالية التونسي 2021 (مشروع) - مهمة العدل». وزارة المالية ودعم الاستثمار، أكتوبر 2020. <http://www.finances.tn/pdf-gov.tn/sites/default/files/2020-11>
- 3 على سبيل المثال، من الدرجة الثانية إلى الدرجة الثالثة
- 4 على سبيل المثال، من القيروان إلى تونس
- 5 على سبيل المثال، من القاضي الباحث إلى المدعي العام
- 6 منذ أكتوبر 2021. كان مقر هذه القاضية في نابل، ومن المعروف أنها قريبة من زوجة قيس سعيد، إشراف شبيل، وهي نفسها قاضية مقيمة في تونس العاصمة.
- 7 ووصفتها جمعية القضاة التونسيين ومنظمات المجتمع المدني المناضلة من أجل استقلال القضاء بأنها «مذبحة للعدالة».
- 8 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 100 سنة 166 مؤرخة في 30 أوت 2023
- 9 «حسب الملف» و«حسب التعليمات» تعبيران مستخدمان على نطاق واسع في الأوساط القانونية في تونس.
- 10 يتمثل التنقل القضائي في إحالة القضية إلى محكمة أخرى
- 11 لا يتعلق الأمر بتعميم يشمل كل قاضي من القضاة (والقاضيات) التونسيين البالغ عددهم 2500، وإنما هي ملاحظة لممارسة موجودة. إن السعي للحصول على تعليمات هو بمثابة ضمان مسبق والتهرب من تحمل أي مسؤولية أو أخذ مبادرة، مقابلة مع محامي(ة) السجناء السياسيين المتهمين بالتآمر على أمن الدولة، مايو/أيار 2023.
- 12 تتضمن هذه القائمة الأشخاص الذين سيتم ترقيتهم خلال الحركة المقبلة حسب الدرجة دون تحديد مكان المهمة أو وظيفتها. وغالبا ما كانت هذه القائمة تنشر في الجريدة الرسمية التونسية بأمر من وزير العدل، لكننا لم نعثر على مثل هذه الأوامر بعد عام 2011. وبفضل مقابلتنا مع القضاة وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء (2016-2020)، يمكننا أن نؤكد أن هذا الإجراء استمر استخدامه حتى بدون نشره.
- 13 الجريدة الرسمية التونسية رقم 77، السنة المائة، بتاريخ 26 سبتمبر 1956. مرسوم غير مرقم.
- 14 نفس المصدر
- 15 الجريدة الرسمية التونسية رقم 26، السنة 99، بتاريخ 3 أغسطس 1956. المرسوم غير مرقم.
- 16 نفس المصدر
- 17 قانون رقم 29-67 مؤرخ في 17 جويلية 1967 يتعلق بالتنظيم القضائي والمجلس الأعلى للقضاء ووضع السلطة القضائية
- 18 «ومع ذلك، لم يتأخر نظام الحماية في إضافة هيكل قضائي مواز إلى الوضع الحالي من خلال إلغاء المحاكم القنصلية وإنشاء، في عام 1883، عدالة مدنية (المحكمة العليا في تونس العاصمة ثم في مدن أخرى) تتألف من قضاة فرنسيين يعيّنهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العدل. وكانت هذه المحاكم تمارس اختصاصها على المتقاضين من الجنسية الفرنسية والجنسيات الأخرى، بما في ذلك رعايا الباي كلما كان المدعي أو المدعى عليه شخصا فرنسيا» بن عاشور، محمد العزيز. «العدالة التونسية قبل 1956: من الدريية إلى قصر العدل». القادة. تم الوصول إليه في 22 مايو 2023. <https://www.leaders.com.tn/article/32792-la-justice-tunisienne-avant-1956>
- 19 المقيم العام للجمهورية الفرنسية بتونس. 1922. «تقرير إلى رئيس الجمهورية عن الوضع في تونس عام 1921». تونس: وزارة الخارجية الفرنسية. <https://mehdi.name/fr/2018/rapport-au-president-de-la-republique-sur-la-situation-de-la-tunisie-en-1921/31/12>
- 20 الجريدة الرسمية التونسية عدد 35 بتاريخ 30 أبريل 1921 (المرجع مستشهد به من قبل العرفاوي)
- 21 قانون الالتزامات والعقود لعام 1906، والقانون المدني لعام 1910، وقانون العقوبات لعام 1913، وما إلى ذلك.
- 22 محاولات توحيد النظام القضائي بلا جدوى، لأنه حتى تاريخ الاستقلال ظلت المحاكم الدينية خارج سيطرة الإدارة الاستعمارية، على الأقل من وجهة نظر قانونية.
- 23 أحمد العتكي، انظر خميس عرفاوي، جذور القضاء العدلي في تونس: 1881-1956، 2018.
- 24 خميس عرفاوي، جذور القضاء العدلي في تونس: 1881-1956، 2018.
- 25 خميس عرفاوي، جذور القضاء العدلي في تونس: 1881-1956، 2018.
- 26 هذا المرسوم يقدم تفاصيل حول مختلف السيناريوهات التي سيكون من الصعب العودة إليها في هذا المقال. ومن المتوقع أنه "في كل سنة، في النصف الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وبناء على هذه العروض والآراء [من الرؤساء في أعلى هرم المسؤولية]، يتم إعداد جدول الترقيات لكل فئة من الوظائف القضائية ولكل صنف. وتتولى لجنة مشتركة بين السلطة القضائية والتنفيذية دراسة الملفات، تتألف اللجنة من "1- الرئيس الأول لمحكمة النقض، رئيساً؛ 2. النائب العام في نفس المحكمة؛ 3. أربعة أعضاء من محكمة النقض يتم تعيينهم بمرسوم، بناءً على اقتراح وزير العدل؛ 4. مدراء وزارة العدل. (...) وأمين سر الهيئة يعيّن وزير العدل.»
- 27 فيون، كاترين، مارك بونيشي، وأرنو ليكومبت. 2008. «الفصل الأول. المناظرة المستحيلة (1830-1908)» في أن تصبح قاضيا، 13-79. القانون والعدالة. باريس cedex 14: المطابع الجامعية في فرنسا. <https://www.cairn.info/devenir-juge--9782130565284-p-13.htm>
- 28 لقد رأينا أكثر من هذه الصفات التي بحثت عنها السلطات الاستعمارية في تونس وقامت بتقييمها لملء صفوف القضاة في نظام العدالة التونسي الذي أضفي عليه مؤخرا الطابع العلماني.

- 29 خلال السنوات 1880-1883 هيمنت الرغبة في تنفيذ عملية تطهير واسعة النطاق للجهاز القضائي، باعتبار ذلك تمهيداً «لجمهرته» الضرورية. ركز النقاش البرلماني لمدة ثلاث سنوات على قضية عدم قابلية العزل. ثم توارى الجديث عن المناظرة ليحل محله خيار انتخاب القضاة. وإذا كانت الانتخابات قد أُرِضت رضاء تاماً جميع من كان يحن إلى الثورة، فإنها شكلت أيضاً، كما برهن عليه جاك بوماريدي، «ذريعة مثالية للتطهير».
- 30 أن تصبح قاضياً...
- 31 مقتطف من مقال «أن تصبح قاضياً، وأساليب التوظيف وأزمات المهن من عام 1830 إلى يومنا هذا» من المطابع الجامعية: «في صحيفة لو دروا (القانون)، في 17 أكتوبر 1906، كتب المدعي العام داغالييه عن المناظرة التي أنشأها مرسوم سارين: «من بين الفائزين في هذه المناظرة سيتم اختيار الحكام النواب كلما اقتضت الضرورة كل ذلك شيء رائع. ولكن هنا يبرز اعتراض خطير: إلى هؤلاء الشباب المتميزين، الذين تطالبونهم، بعد ست سنوات من الدراسة أو التدريب، بإثبات القدرة الناتجة عن مناظرة جديّة مفترضة، ماذا تقدمون مكافأةً لجهودهم وجدارتهم؟ منصب قاضي غير مدفوع الأجر [84] [84] على النحو المشار إليه في العرض الأصلي؟ (...) من الممكن أن تكون هيئة المحلفين وجدت نفسها عاطلة عن العمل بسبب قلة المرشحين!»
- 32 أن تصبح قاضياً... (تم الاستشهاد به)
- 33 "منذ عام 1926، صدر مرسوم بابي بتاريخ 29 يناير 1926 لقمع الجرائم السياسية. وُجِّدَت الجرائم السياسية التي تقع ضمن اختصاص المحاكم الفرنسية، وكانت هذه الجرائم ذات طبيعة مختلفة. تعلق الأمر بالاعتداءات على الأمن الخارجي والداخلي للدولة التونسية أو الحماية الفرنسية، وجرائم خاصة بتونس حددها مرسوم 29 يناير 1926، مثل إثارة الكراهية أو الإزدراء أو تشويه سمعة الحاكم والحكومة وإدارة الحماية، الموظفين الفرنسيين أو التونسيين المسؤولين عن مراقبة الحكومة أو إدارة الحماية، إثارة السخط بين السكان من شأنه الإخلال بالنظام العام، جرائم الصحافة، الجرائم المتعلقة بالجمعيات، الجرائم المتعلقة بالتجمع، التحريض على الكراهية العنصرية « في شقير حفيظة. 2007. «العدالة السياسية في تونس». سنة المغرب العربي، رقم الثالث (نوفمبر): 141-62. <http://journals.openedition.org/anneemaghreb/363>
- 34 8 ديسمبر 1955
- 35 Bras, Jean-Philippe. 2016. "De l'État Légal à l'État de Droit ? Le Statut Constitutionnel de La Justice Au Maghreb." In *Des Justices En Transition Dans Le Monde Arabe ? : Contributions à Une Réflexion Sur Les Rapports Entre Justice et Politique*, edited by Éric Gobe, 69–93. Description Du Maghreb. Maroc: Centre Jacques-Berque. <http://books.openedition.org/cjb/761>
- 36 صدر في 25 يوليو 1957
- 37 حرية ينضب منبعا بعد عامي 1962 و1974، تميزت على التوالي بالانقلاب الفاشل والتأسيس لحكم الرئاسة مدى الحياة.
- 38 غرفة النواب. 2009. «المدالات البرلمانية للمجلس الوطني التأسيسي: 8 أبريل 1956 إلى 1 يونيو 1959». باردو: مركز البحوث والدراسات البرلمانية – مجلس النواب.
- 39 بيار كوت، أحد أعضاء الجمهورية الرابعة، تم ذكره باعتباره المؤيد الوحيد للانتخابات
- 40 تاريخ الجريدة الرسمية الخاصة بأشغال مجلس النواب: 19 نوفمبر 1958
- 41 ويعمل المجلس الأعلى للقضاء، الذي يحدد القانون تشكيلته وعمله، على توفير الضمانات اللازمة للقضاة فيما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل والإجراءات التأديبية. « المادة 97 تمت مناقشتها في الجريدة الصادرة في 19 نوفمبر 1958.
- 42 «المادة 84. يعيّن رئيس الجمهورية، بناء على عرض المجلس الأعلى للقضاء، باستثناء قضاة النيابة العامة « دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة لعام 1946.
- 43 المقرر، الرائد الرسمية للجمهورية التونسية 5 / 1958، ص 184.
- 44 ملخص المؤلف
- 45 أحمد المستيري، أول وزير للعدل بعد استقلال البلاد، كثر مصطلح «حديث» أكثر من أربع مرات في الفصل من مذكراته المتعلقة بفترة توليه منصب وزير العدل: «بعد ثلاثة أشهر من حصول تونس على الاستقلال، صدر دستور حكومة بورقيبة الأولى «قانون الأحوال الشخصية» كما صدر نص ينظم الأحوال الشخصية للتونسيين غير المسلمين واليهود والأجانب. وفي الوقت نفسه، خلال شهر أغسطس 1956، تم توحيد النظام القضائي التونسي، مع إلغاء المحاكم الدينية الإسلامية واليهودية (المحاكم الشرعية والمحاكم الحاخامية). ومن أجل إتمام كل هذه الإجراءات، كان لا بد من إجراء تعديلات جوهرية على النصوص والتنظيم الإداري وتحديد آجال لتنفيذها. وبهذه الإصلاحات الثورية، نعزز موقعنا في توجهاتنا مع الحكومة الفرنسية من أجل فتح مفاوضات بهدف التوصل إلى إلغاء المحاكم الفرنسية، التي لم يعد لبقائها مبرر من حيث المبادئ، بما أن بلادنا لديها محاكم تسير بنظام حديث، تتبع إجراءات حديثة وتطبق تشريعات حديثة، وبالتالي فهي مؤهلة تماماً لتسوية النزاعات المتعلقة بجميع السكان، مواطنين أو أجانب. ولم يكن لهذه الحجج التي قدمناها أي أثر للوهلة الأولى، ولم تقنع محاورينا الفرنسيين الذين، رغم قبولهم مبدأ فتح المفاوضات لمراجعة اتفاقية عام 1955، أبدوا قدراً من التردد، بنية غير معلنة، من الواضح أنها تهدف إلى الإبقاء بشكل أو بآخر على النظام القديم للمحاكم المختلطة، عندئذ اضطررنا إلى اللجوء إلى وسيلة ضغط - محدودة - لحمل الحكومة الفرنسية على القبول جدياً باستئناف المفاوضات.»
- 46 نذكر بعض الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر، على التحولات المهنية في بلدان أخرى: محام، مدرس قانون، وسيط أو حكّم، مستشار قانوني، كاتب قانوني، باحث قانوني، مستشار قانوني داخلي للشركات، عامل في القطاع غير الربحي، خبير في الامتثال القانوني، مجل السياسة العامة، مدير حل النزاعات، مدير الموارد البشرية، خبير العقود، مستشار إدارة المخاطر، المحلل المالي، مستشار قانون الأسرة، كاتب أو صحفي قانوني، هذه عينة من جملة تحولات مهنية أخرى.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.



contact@arab-reform.net

باريس - بيروت - تونس